

S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

مجلس الأمن



S/22021/Add.1
21 December 1990
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

UN LIBRARY

JAN 3 1991

UN/SA COLLECTION

رسالة مؤرخة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ وموجهة
إلى رئيس مجلس الأمن من رئيسة لجنة مجلس الأمن
المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة
بين العراق والكويت

إضافة

رسالة مؤرخة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ وموجهة إلى
رئيس مجلس الأمن من رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب
القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين العراق والكويت

أتشرف بأن أهير إلى رسالتي المؤرخة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ التي
أحلت بها المجموعة الأولى من التوصيات المقدمة إلى مجلس الأمن والتي اعتمدتها لجنة
مجلس الأمن المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) استجابة للطلبات المقدمة
للحصول على مساعدة بموجب أحكام المادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة .

وفي الجلسة ٢٢ المعقودة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، اعتمدت اللجنة دون
اعتراض ، كتوصيات أخرى تقدم إلى رئيس مجلس الأمن ، مشاريع المقررات المقدمة من
الفريق العامل فيما يتعلق بسري لانكا واليمن وتشيكوسلوفاكيا وبولندا وموريتانيا
وباكستان والسودان وأوروغواي وفيت نام وبنغلاديش وسيشيل : وترد التوصيات أدناه
وفقا للمقرر الذي اتخذته اللجنة في جلستها ٢١ ، وبناء على طلب الدول المقدمة
للطلبات ، تحيل اللجنة رفق التوصية ذات الصلة أي مادة توضيحية إضافية مقدمة من
تلك الدول .

(توقيع) مارياتا راسي

رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة
بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن
الحالة بين العراق والكويت

المرفق الاول

توصية لجنة الامن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠)

بشأن الحالة بين العراق والكويت فيما يتعلق بسري لانكا

إن لجنة مجلس الامن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين العراق

والكويت ،

وقد نظرت في الرسائل الواردة من سري لانكا بموجب المادة ٥٠ من ميثاق الامم

المتحدة ،

وإذ تشير إلى قرار مجلس الامن ٦٦١ (١٩٩٠) المؤرخ في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠ الذي

قرر فيه المجلس فرض جزاءات وفقا للفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ، وإلى قرارات مجلس الامن ٦٦٠ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، و ٦٦٣ (١٩٩٠) المؤرخ في ٩ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، و ٦٦٤ (١٩٩٠) المؤرخ في ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، و ٦٦٥ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، و ٦٦٦ (١٩٩٠) المؤرخ في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، و ٦٦٧ (١٩٩٠) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، و ٦٦٩ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، و ٦٧٠ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، و ٦٧٤ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ ،

وإذ تشير أيضا إلى أحكام المواد ٢٥ و ٤٩ و ٥٠ من ميثاق الامم المتحدة ،

وإذ تلاحظ المعلومات التي قدمتها سري لانكا^(١) بشأن التدابير التي اتخذتها

كيما تُنفذ تنفيذا كاملا الجزاءات المنصوص عليها في القرار ٦٦١ (١٩٩٠) وبشأن المشاكل الاقتصادية الخاصة التي تواجهها نتيجة لتنفيذ تلك التدابير ،

وقد استمعت إلى ممثل سري لانكا ،

وإذ تعرب عن قلقها إزاء المشاكل الاقتصادية الخاصة التي تواجه سري لانكا

نتيجة لقطع علاقاتها الاقتصادية مع العراق والكويت المحتل كما اقتضى قرار مجلس الامن

(١) S/21627 ، S/21710 و S/21984 .

(١)

٦٦١ (١٩٩٠) ، وهي مشاكل صعبة بوجه خاص من حيث الخسائر التجارية والمالية التي تكبدتها سري لانكا ، فضلا عن التكاليف المرتبطة بإعادة العمال السريلانكيين من الكويت والعراق إلى وطنهم وتأهيلهم ،

وإن تسلم بأن من شأن استمرار سري لانكا ، وكذلك الدول الأخرى ، في تنفيذها الكامل لقرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) أن يدعم التدابير المتخذة لضمان الامتثال للفقرة ٢ من ذلك القرار واستعادة سلطة الحكومة الشرعية للكويت ،

١ - تشني على حكومة سري لانكا للتدابير التي اتخذتها للامتثال للقرار ٦٦١ (١٩٩٠) ؛

٢ - تسلم بالحاجة الملحة لمساعدة سري لانكا على التغلب على مشاكلها الاقتصادية الخاصة الناجمة عن قطع علاقاتها الاقتصادية مع العراق والكويت المحتل كما اقتضى قرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) ، ولاسيما الخسائر الناشئة عن عدم تسليم المنتجات السريلانكية إلى العراق والكويت ، فضلا عن التكاليف المرتبطة بإعادة العمال السريلانكيين من الكويت والعراق إلى وطنهم وتأهيلهم ؛

٣ - تشاهد جميع الدول أن تقدم على سبيل الاستعجال مساعدات فورية تقنية ومالية ومادية إلى سري لانكا لتخفيف الأثر الضار الذي لحق باقتصادها نتيجة لقيام سري لانكا بتطبيق الجزاءات ضد العراق عملا بقرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) ؛

٤ - تدعو هيئات منظومة الأمم المتحدة المختصة ووكالاتها المتخصصة ، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية الإقليمية ، إلى استعراض برامجها لتقديم المساعدة إلى سري لانكا بهدف تخفيف مشاكلها الاقتصادية الخاصة الناجمة عن تطبيق الجزاءات ضد العراق عملا بقرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) ؛

٥ - تطلب إلى الأمين العام أن يسعى ، بانتظام ، إلى الحصول على معلومات من الدول والهيئات والوكالات المعنية في منظومة الأمم المتحدة بشأن الإجراءات المتخذة لتخفيف من المشاكل الاقتصادية الخاصة التي تواجهها سري لانكا ، وأن يقدم تقريراً في هذا الشأن إلى مجلس الأمن .

الضميمة

مذكرة منقحة مؤرخة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠
بشأن الآثار الاقتصادية وغيرها من الآثار الضارة الناتجة
عن فرض جزاءات بموجب قرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) (١)

[الاصل : بالانكليزية]

في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ قدمت سري لانكا إلى مجلس الأمن مذكرة تشمل الفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، تبين الآثار الضارة المترتبة على فرض جزاءات بموجب قرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) (انظر S/21710 ، المرفق) . إلا إنه نظرا لأن المشكلة ، على ما يبدو ، لم تحل ، ومن المحتمل أن تظل كذلك لفترة غير محددة الأجل ، فقد أصبح من اللازم تنقيح المذكرة الأصلية . ومما استوجب التنقيح أيضا أن الزيادات في سعر النفط قد تجاوزت التنبؤات الأصلية . وهذه المذكرة المنقحة تعالج هذين العاملين .

إن اقتصاد سري لانكا اقتصاد مفتوح ، يعتمد إلى حد كبير على أداء الواردات والصادرات ، وكلاهما يواجه قيودا شديدة في الوقت الحاضر نتيجة لعوامل داخلية وخارجية . وقد أدى فرض جزاءات بموجب قرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) إلى زيادة تفاقم هذه الحالة . وهذا التطور سيؤدي ، بدوره ، إلى صعوبات اقتصادية شديدة فضلا عن عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي .

وسري لانكا في الوقت الحاضر مشغولة بمناجزة الإرهاب ، ويواجه قدر كبير من مواردها لهذا الغرض . إذ أن الإرهاب في سري لانكا ، الذي هدد أسلوب الحياة والحكم الديمقراطي الوطيد الأركان والسلام الإقليمية للبلاد ، قد عرقل النمو الاقتصادي . وإن الانخفاض في الموارد اللازمة للنمو الاقتصادي سيزيد بدوره من إضعاف قدرة سري لانكا على مواجهة ذلك الوضع . فضلا عن هذا فإن القطاعات الأخرى ذات الأولوية والتي لها نفس الأهمية من حيث توفير الاحتياجات الأساسية للشعب ستحرم من كثير من موارد تشتد الحاجة إليها . وستكون نتيجة ذلك استمرار عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي .

(١) S/21984 ، المرفق الأول .

والآثار الضارة الناجمة عن الالتزام بالجزاءات ملموسة على نحو خاص في المجالات التالية :

ألف - صادرات الشاي

الشاي هو ثاني أكبر مصدر للإيرادات من النقد الأجنبي ، وكان يمثل ١٥ في المائة من الحصيلة الإجمالية للحساب الجاري في عام ١٩٨٩ . ويستوعب الشرق الأوسط حوالي ٥٥ في المائة من صادرات الشاي . ويمثل نصيب العراق والكويت معا حوالي ١٣,١٥ في المائة من إجمالي الصادرات ، وكانت العراق ثاني أكبر مشترٍ للشاي السريلانكي . وترتب على فقد السوق في هذين البلدين أن عانت سري لانكا من هبوط في أسعار الشاي نتيجة لانعدام الطلب من هذين المشتريين الرئيسيين .

وفي النصف الثاني من عام ١٩٨٩ بلغت قيمة الشاي المصدر إلى العراق ٣٥,٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ، وإلى الكويت ٥,٧ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة . وستؤدي زيادة العرض العام من الشاي في السوق العالمية إلى انخفاض حاد في إيرادات سري لانكا من الشاي نتيجة للهبوط في الأسعار . وفي عام ١٩٩١ ، سيعني الانخفاض في أسعار صادرات الشاي من دولارين للكيلو غرام إلى ١,٢ من الدولارات للكيلو غرام ، هبوطا في الإيرادات قدره ٣٧ مليون دولار . وتفيد الإسقاطات المتعلقة بعامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣ ، أن الأسعار ستظل دون السعر المتوقع أصلا بنسبة ١٣ في المائة - أي ستكون الإيرادات الإجمالية أقل مما كان متوقعا من قبل بحوالي ٦٠ مليون دولار . أما الآثار غير المباشرة للهبوط في الأسعار فستتمثل في خسارة إضافية قدرها ١٥ مليون دولار كل سنة .

باء - الصادرات والواردات الأخرى

بلغت القيمة الإجمالية للصادرات الأخرى إلى العراق والكويت في عام ١٩٨٩ حوالي مليون دولار . وقد أغلق هذا السوق تماما أمام صادرات سري لانكا منذ تفجر أزمة الخليج . ولا يمكن بأي حال تعويض فقد أسواق الصادرات عن طريق إعادة توجيه الصادرات ، نظرا لأن إمكانية الوصول إلى الأسواق محدودة ، فضلا عن أن التكاليف التي يستلزمها فتح أسواق جديدة في بيئة تشملها الحماية تكاليف باهظة جدا .

جيم - تحويلات المفتربيين السريلانكيين العاملين في الشرق الاوسط

تقول التقديرات بأن عدد السريلانكيين العاملين في الكويت يربو على ١٠٠ ٠٠٠ شخص ، وأن عدد العاملين في العراق غير قليل . وفي حين تمثل تحويلات العاملين في الخارج ثالث أكبر مصدر للعملة الأجنبية ، وتقدر بأن تبلغ حوالي ٣٦٠ مليون دولار في عام ١٩٩١ ، تشكل التحويلات من الكويت والعراق حصة غير قليلة من مجموع تلك التحويلات ، إذ تقدر بحوالي ٩٠ مليون دولار سنوياً .

وكان التدفق المطرد للتحويلات من هؤلاء المفتربيين يخفف من الاثر المعاكس للزيادة في أسعار النفط .

ولم يعد هذا العامل المخفف موجوداً الآن .

إن فقد القدرة على إدراج الدخل من تحويلات العمال لا يمكن أن يقتصر على القيمة الدولارية لذلك الفقد . فقد هبطت الآن إلى حد بعيد الرعاية التي توفر للمعاليين ، وزيادات في المدخرات الوطنية ، والنمو في الأنشطة الاستثمارية ، ونمو تنظيم المشاريع على مستوى المشاريع الصغيرة . ويمكن أن يُلَمَس أثر ذلك في هبوط أنشطة المؤسسات المالية نتيجة للهبوط في المدخرات وانخفاض قدرتها على سداد القروض التي مولت على أساس أنه سيكون هناك تدفق مطرد من التحويلات الأجنبية .

واستناداً إلى الافتراض المذكور أعلاه فإن أثر فقد التحويلات ، باستثناء الاثار غير المباشرة ، يتوقع أن تبلغ قيمته ٥٣ مليون دولار في عام ١٩٩٠ . ومن المتوقع أن تبلغ الاثر الإجمالي ما قيمته ٢٠٧ ملايين دولار في عام ١٩٩١ ، و ١٩٣ مليون دولار في عام ١٩٩٢ و ١٢٥ مليون دولار في عام ١٩٩٣ .

دال - سعر النفط الخام

من المتوقع أن تزيد تكلفة واردات النفط الخام عن التقدير الموضوع قبل أزمة الخليج ، بالرغم من انخفاض الحجم بنسبة ٩ في المائة ، بما مقداره ٥٨,٤ مليون دولار في عام ١٩٩٠ . ويقدر متوسط سعر واردات سري لانكا من النفط الخام للجزء المتبقي من العام بمبلغ ٣٣ دولاراً للبرميل الواحد ، وذلك بزيادة تربو على ٥٠ في المائة عن

الاسعار التي كانت سائدة خلال النصف الاول من العام . وهذه الزيادة ترجع بالدرجة الاولى إلى نقص خلقه إبعاد النفط العراقي والكويتي من السوق . ويفترض أن يبلغ متوسط سعر البرميل ٢٩ دولارا في عام ١٩٩١ . وفي عام ١٩٩١ سيكون الاثر محسوسا تماما . ومن المتوقع أن تزيد فاتورة واردات النفط الخام من ٢٤٦ مليون دولار إلى ٣٧٧ مليون دولار . ومن المتوقع أن يبلغ أثر هذه الزيادة في عام ١٩٩١ ما قيمته ١٢١ مليون دولار . ولصدمة أسعار النفط آثار غير مباشرة عديدة على سائر الاسعار . فبجانب حدوث زيادة في أسعار الواردات سيكون هناك ارتفاع عام في التكاليف المحلية . وقد ارتفعت بالفعل تكاليف النقل . ومن المحتمل أن تنسحب المشاريع الهامشية من قطاع الاعمال ويتباطأ الانتاج الصناعي .

هاء - التضخم والنمو الاقتصادي

تشهد سري لانكا بالفعل تضخما يبلغ معدله السنوي المتوسط ١٨,٧ في المائة . وسيضيف أثر تصاعد سعر النفط على أسعار واردات سري لانكا ضغوطا إضافية إلى التضخم سيرفع من تكلفة الانتاج الصناعي . وفي إطار الضغط التضخمي المستمر ، سيستمر ، بلا شك ، تقييد السياسات النقدية ، بيد أن ذلك سيفضي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي .

واو - الظروف الاجتماعية - الاقتصادية

نتيجة للعودة الواسعة النطاق للعمال الخارجين من الشرق الاوسط إلى سري لانكا ، فإن معدل البطالة المرتفع في البلاد والذي تقدر نسبته بحوالي ١٨ في المائة ، سيزداد ارتفاعا . وذلك يمكن أن يؤدي إلى انخفاض في نوعية مستوى معيشة الفئات المنخفضة الدخل من السكان نتيجة الانخفاض الكبير في التحويلات الواردة من أفراد الاسر العاملين بالخارج . ومن الممكن أن يكون هناك أيضا أثر اجتماعي معاكس نتيجة لمشاكل إعادة التكييف التي يواجهها العمال العائدون من الشرق الاوسط والذين اعتادوا على أسلوب حياة مختلف اعتمادا على مستويات الدخل المرتفعة التي كانوا يتمتعون بها في الخارج . وما زال يتعين تحديد تكلفة إعادة تأهيل العمال المهاجرين العائدين تحديدا كاملا . ولم تحدد بالكامل بعد تكاليف إعادة العمال السريلانكيين من الخليج إلى وطنهم والتي تمول عن طريق المساعدات الخارجية ، ولكن المقدّر أن تبلغ ٢٥ مليون دولار . وبالإضافة إلى ذلك ، فقد تكبدت سري لانكا حتى الآن من النفقات ما يبلغ خمسة ملايين دولار .

زاي - الحالة الاقتصادية العامة

تقوم سري لانكا في الوقت الراهن بتنفيذ برنامج لإعادة تشكيل الهيكل الاقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرهما من الوكالات المانحة المتعددة الاطراف . وإن التصعيد الأخير في الأنشطة الإرهابية يضيف بالفعل ضغوطا على أداء برنامج إعادة التشكيل . ومن شأن الامتثال للقرار ٦٦١ (١٩٩٠) أن يخرج هذه البرامج أكثر فأكثر عن مسارها . ويستند برنامج إعادة التشكيل إلى تقديرات متفائلة لحصيلة صادرات الشاي وتحويلات العاملين المغتربين ، كما يستند إلى استمرار الاتجاهات العادية فيما يتعلق بأسعار النفط ، وما إلى ذلك . وسيكون للهبوط غير المتوقع في حصيلة النقد الأجنبي ، مقترنا بالزيادة في أسعار الواردات ، آثار ضارة جدا على ميزان المدفوعات والاستقرار الاقتصادي لسري لانكا ، ويفرض بالتالي قيودا شديدة على أداء البرنامج .

* * *

ولا يمكن بسهولة تقدير حجم الأثر التراكمي للامتثال لقرار مجلس الأمن . وللأسف غير المنظورة وغير المباشرة ولعامل الزمن أهمية مماثلة في قياس الأثر الشامل للجزاءات على المجتمع ككل .

وفضلا عن ذلك ، فإن أثر الجزاءات على اقتصاد يتعرض لقيود شديدة ، مثل اقتصاد سري لانكا ، سيكون أكثر ضررا منه على اقتصاد قوي أو أكبر ، قادر على استيعاب الخسائر الناشئة عن الامتثال للجزاءات .

ولقد تأثرت سري لانكا تأثرا شديدا بأزمة الخليج نتيجة لعوامل عديدة . فبجانب فقد سوق الشاي المتنامية والمربحة ، وفقد التحويلات من العمال المهاجرين فقد هبطت قدرات سري لانكا على الادخار والاستثمار نتيجة لانخفاض القدرة على إدراج الدخل . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن آثار المضاعف السلبية لفقدان الدخل لها أثر معاكس على المشاريع الصغيرة ، وشركات التمويل وتجارة الجملة والتجزئة . وفضلا عن ذلك ، فسيزيد العائدون من الكويت والعراق مشكلة البطالة تفاقمها ، مما سيجتريه عليه آثار اجتماعية معاكسة . وفوق كل هذا ، فإن الزيادة المفاجئة في أسعار النفط تمثل ضغطا هائلا على ميزان المدفوعات الذي تعرض أصلا لضغط شديد . ومن المتوقع أن تؤدي الزيادة في أسعار النفط وحدها إلى زيادة المدفوعات الخارجية لسري لانكا بما يبلغ

٢٠ في المائة من حصة المادرات . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن الزيادة في أجرة السفر بطريق الجو إلى جانب ارتفاع تكاليف التأمين ستؤدي إلى انخفاض الدخل من السياحة ، بينما ستؤدي الزيادة في تكاليف الشحن لارتفاع أسعار واردات سري لانكا .

واستنادا إلى ما سبق فإن أثر أزمة الخليج خلال الفترة من آب/أغسطس ١٩٩٠ إلى نهاية عام ١٩٩٣ يتوقع أن تربو قيمته بكثير على بليون دولار . وبالرغم من جميع جهود إعادة التكيف الجارية فليس الاقتصاد في وضع يسمح له باستيعاب خسارة بهذا الحجم في الدخل وأن يواصل برامج الاقتصاد ، ولو على أدنى المستويات ، ما لم يتم توفير مساعدات اقتصادية كبيرة للتخفيف من أثر هذه الخسائر . وما لم تتوفر هذه المساعدات فستعاني سري لانكا من آثار سياسية واقتصادية واجتماعية لا يمكن إصلاحها .

وبناء على ذلك ، يطلب إلى مجلس الأمن أن يتخذ إجراء فوريا بغية تسهيل تعبئة الموارد من المصادر الخشائية والمتعددة الأطراف وغيرها من المصادر .

المرفق الثاني

توصية لجنة مجلس الامن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين العراق والكويت فيما يتعلق باليمن

إن لجنة مجلس الامن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين
العراق والكويت ،

وقد نظرت في الرسائل الواردة من اليمن بموجب المادة ٥٠ من ميثاق الأمم
المتحدة ،

وإذ تشير إلى قرار مجلس الامن ٦٦١ (١٩٩٠) المؤرخ في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠ الذي
قرر فيه المجلس فرض جزاءات وفقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، وإلى قرارات
مجلس الامن ٦٦٠ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، و ٦٦٣ (١٩٩٠) المؤرخ في ٩ آب/
أغسطس ١٩٩٠ ، و ٦٦٤ (١٩٩٠) المؤرخ في ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، و ٦٦٥ (١٩٩٠) المؤرخ في
٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، و ٦٦٦ (١٩٩٠) المؤرخ في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، و ٦٦٧ (١٩٩٠)
المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، و ٦٦٩ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ،
و ٦٧٠ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، و ٦٧٤ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢٩ تشرين
الاول/أكتوبر ١٩٩٠ ،

وإذ تشير أيضا إلى أحكام المواد ٢٥ و ٤٩ و ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة ،

وإذ تلاحظ المعلومات التي قدمتها اليمن^(١) بشأن التدابير التي اتخذتها كيما
تُنفذ تنفيذا كاملا الجزاءات المنصوص عليها في القرار ٦٦١ (١٩٩٠) ، وبشأن المشاكل
الاقتصادية الخاصة التي تواجهها نتيجة لتنفيذ تلك التدابير ،

وقد استمعت إلى ممثل اليمن ،

(١) S/21615 و S/21748 .

ولذا تعرب عن قلقها إزاء المشاكل الاقتصادية الخاصة التي تواجه اليمن وهي واحدة من أقل البلدان نمواً ، نتيجة لقطع علاقاتها الاقتصادية مع العراق والكويت المحتل كما اقتضى قرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) ، وهي مشاكل صعبة بوجه خاص من حيث الخسائر التجارية والمالية التي تكبدتها اليمن ، فضلاً عن التكاليف المرتبطة بإعادة المغتربين اليمنيين إلى وطنهم وتأهيلهم ،

ولذا تسلم بأن من شأن استمرار اليمن ، وكذلك الدول الأخرى ، في تنفيذها الكامل لقرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) أن يدعم التدابير المتخذة لضمان الامتثال للفقرة ٢ من ذلك القرار واستعادة سلطة الحكومة الشرعية للكويت ،

١ - تشني على حكومة اليمن للتدابير التي اتخذتها للامتثال للقرار ٦٦١ (١٩٩٠) ؛

٢ - تسلم بالحاجة الملحة لمساعدة اليمن على التغلب على مشاكلها الاقتصادية الخاصة الناجمة عن قطع علاقاتها الاقتصادية مع العراق والكويت المحتل كما اقتضى قرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) ، ولا سيما الخسائر الناشئة عن عدم تسليم المنتجات اليمنية إلى العراق والكويت وعدم تسليم شحنات النفط الواردة من العراق والكويت ، فضلاً عن التكاليف المرتبطة بإعادة المغتربين اليمنيين إلى وطنهم وتأهيلهم ؛

٣ - تناشد جميع الدول أن تقدم على سبيل الاستعجال مساعدات فورية تقنية ومالية ومادية إلى اليمن لتخفيف الأثر الضار الذي لحق باقتصادها نتيجة لقيام اليمن بتطبيق الجزاءات ضد العراق عملاً بقرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) ؛

٤ - تدعو هيئات منظومة الأمم المتحدة المختصة ووكالاتها المتخصصة ، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية الإقليمية ، إلى استعراض برامجها لتقديم المساعدة إلى اليمن بهدف تخفيف مشاكلها الاقتصادية الخاصة الناجمة عن تطبيق الجزاءات ضد العراق عملاً بقرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) ؛

٥ - تطلب إلى الأمين العام أن يسعى ، بانتظام ، إلى الحصول على معلومات من الدول والهيئات والوكالات المعنية في منظومة الأمم المتحدة بشأن الإجراءات المتخذة لتخفيف من المشاكل الاقتصادية الخاصة التي تواجهها اليمن ، وأن يقدم تقريراً في هذا الشأن إلى مجلس الأمن .

الضميمة الاولى

رسالة مؤرخة في ٩ ايلول/سبتمبر ١٩٩٠ وموجهة
إلى الامين العام من وزير خارجية اليمن
(١)

[الاصل : بالعربية]

١ - أشرف بابلاغكم أن الجمهورية اليمنية كعضو في الأسرة الدولية تدرك الطبيعة
الالزامية لقرارات مجلس الامن . فقد سبق لمندوبها في المجلس الالتزام بقرار المجلس
رقم (٦٦١) . ونود هنا التأكيد على أن الجمهورية اليمنية قد اتخذت الاجراءات
المناسبة للتقيد بأحكام ذلك القرار .

٢ - بعد دراسة وتمحيص للأثار التي نتجت والتي سوف تنتج عن التقيد بالقرار ،
قررت الجهات المختصة أن أشارا ضارة بالاقتصاد الوطني وصعوبات اقتصادية بالغة لليمن
وسكانها قد نتجت وسوف تزداد كنتيجة مباشرة للتقيد بالقرار المشار اليه ، وذلك
ما يشكل "مشاكل اقتصادية خاصة" في إطار مفهوم المادة "٥٠" من ميثاق الأمم المتحدة .
وفي هذا الصدد ، اسمحوا لي أن أوجه انتباهكم الى عمق العلاقات التي كانت تربط بين
بلدنا وكل من العراق والكويت ، ودرجة اعتماد الاقتصاد اليمني على نشاط تكرير النفط
العراقي والكويتي وعلى تحويلات المفتربين والمعونات والهبات والقروض التي تمنح من
البلدين المذكورين . ويمكن الوقوف على مدى هذا الاعتماد في المذكرة المرفقة .

ان حكومتي ، وهي حريصة برغبتها على تنفيذ التزاماتها بموجب الميثاق بحسن
النية فلإنها في نفس الوقت تدرك فداحة الاعباء البالغة الناشئة لليمن من التقيد
بالقرار ٦٦١ ، لتطلب بهذه الرسالة رسميا الدخول على وجه السرعة في مشاورات مجلس
الامن لايجاد حل للمشاكل التي ستنشأ عن تنفيذ التدابير الواردة تحت الفصل السابع من
الميثاق .

الضئمة الثانية

مذكرة عن الاثر الاقتمادي والمالي على الجمهورية اليمنية
نتيجة فرض قيود على علاقاتها الاقتمادية مع العراق والكويت^(١)

[الاصل : بالعربية]

تفسر هذه المذكرة الخسائر الاقتمادية التي أصابت ومتصيب اليمن نتيجة لفرض قيود على التبادل التجاري والمعاملات في مجال الخدمات والمجال المالي مع العراق والكويت .

وهذه الخسائر يمكن أن تصنف تحت العناوين التالية :

تكرير النفط العراقي والكويتي في مصفاة عدن والتسهيلات المقدمة من العراق والكويت لليمن في مجال النفط للاستهلاك المحلي .

المنح السنوية المقدمة من العراق والكويت كدعم للميزانية .

معونات وهبات لتمويل مشاريع .

الصادرات الى كل من العراق والكويت .

القروض الميسرة من الصندوق العربي والصندوق الكويتي .

تحويلات اليمنيين العاملين في الكويت والعراق .

العودة الاضطرابية للمغتربين اليمنيين في الكويت .

(١) S/21748 ، المرفق الثاني .

١ - تكرير النفط العراقي والكويتي في مصفاة عدن
والتسهيلات المقدمة من العراق والكويت لليمن
في مجال النفط للاستهلاك المحلي

ترتبط اليمن بعقود مع كل من العراق والكويت لتكرير النفط في مصفاة عدن .
وينتج عن التقيد بعدم تكرير النفط العراقي والكويتي بموجب العقود المبرمة خسائر
كبيرة تتمثل في فقدان رسوم التكرير ورسوم الميناء وتكاليف البطالة الناتجة عن
التوقف عن تنفيذ هذه العقود وكذا تكلفة الفوائد التي سوف نتحملها نتيجة توقف
استخدام التسهيلات العراقية والكويتية الخاصة بالنفط للاستهلاك المحلي . وذلك يمثل
خسارة مبلغ (٦٧٥ ٩٩٤ ٣٩) مليون دولار امريكي عن الفترة المتبقية من ١٩٩٠م وستصل
الخسارة في عام ١٩٩١م طبقا للعقود الموقعة الى مبلغ (٢١٩ ٦٦٣ ٠٠٠) دولار امريكي .

هذا ونود الاشارة هنا الى ان كمية النفط المتعاقد على تكريره مع العراق
والكويت لعام ١٩٩٠م هي كما يلي :

نفط العراق (الكمية ٢,٥ مليون طن سنويا) .

نفط الكويت (١ مليون طن سنويا) .

في حين تزيد هذه الكمية بالنسبة للعراق والكويت لعام ١٩٩١م ، لتصل الى
كمية (٦ مليون طن) حيث سبق التعاقد مع العراق على تكرير (كمية ٥ مليون طن) عام
١٩٩١م منها (٢,٥ مليون طن) حسب الاتفاق مع الجانب العراقي ستكون خاصة لتمويل
الاستهلاك المحلي بالمشتقات النفطية على ان تسدد قيمة الشحنات المشتراة بعد سنة من
تاريخ سحب كل شحنة .

٢ - المنح السنوية المقدمة من العراق والكويت
كدعم للميزانية

تتلقى اليمن سنويا دعما ماليا منتظما لدعم بعض بنود الميزانية من كل من
العراق والكويت وذلك على النحو التالي :

العراق :

٥٠ مليون دولار امريكي سنويا ، والباقي من حصة العام الحالي ١٩٩٠م من هذا الدعم مبلغ ٢٥ مليون دولار امريكي ، وبذلك تكون الخسارة في عام ١٩٩٠م هي ٢٥ مليون دولار امريكي في حين تصل هذه الخسارة عام ١٩٩١م الى ٥٠ مليون دولار امريكي .

الكويت :

(١٨ ٣٣٦ ٢٠٣) دولار امريكي سنويا كانت تتركز لدعم خدمات التعليم الجامعي والتعليم العام والرعاية المحية وهذه المبالغ قابلة للتزايد سنويا حسب تصاعد تكاليف الخدمات التي تمولها .

٣ - معونات وهبات لتمويل مشاريع

تقوم كل من العراق والكويت بتنفيذ مشاريع مختلفة بمفدة منتظمة سنويا حيث تبلغ الالتزامات المالية القائمة للمشاريع تحت التنفيذ كما يلي :

العراق :

٧٠ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار امريكي لتنفيذ مشروع قصر المؤتمرات وفندق خمسة نجوم وقاعات اجتماعات كبرى والمرافق التابعة لكل منها .

الكويت :

٨ ٦٤٣ ٥٥٥ دولار امريكي لتنفيذ وترميم وتطوير بعض المستشفيات .

٤ - الصادرات

قدرت الصادرات السلعية غير النفطية لليمن لعام ١٩٩٠م بمبلغ (٢٠١ مليون) دولار امريكي ومعظم هذه الصادرات من المنتجات الزراعية والسمكية . وكان المتوقع للصادرات الى كل من العراق والكويت أن تصل الى أكثر من (١٠٠ مليون) دولار . وبوقف الصادرات من الكويت والعراق ، فإن الخسائر المتوقعة عن الخمسة الأشهر المتبقية من عام ١٩٩٠م تقدر بمبلغ (٤٢ مليون) دولار امريكي .

وكان من المتوقع أن تزيد هذه الصادرات لعام ١٩٩١م بنسبة ١٥ في المائة - ٢٠ في المائة .

وهذا الانخفاض الحاد في تصدير السلع سيؤثر في الميزان التجاري وكذلك في النشاط الاقتصادي ، وسيزيد نسبة البطالة في اليمن وهي نسبة مرتفعة فعلا وتزداد بتدفق أفواج المغتربين من الكويت .

٥ - القروض الميسرة من الصندوق العربي والكويتي

تبلغ اجمالي القروض غير المستخدمة لمشاريع قيد التنفيذ والمتفق عليها بشكل نهائي مبلغ وقدره (٣٩٦ ٤٥٠ ٠٠٠) دولار امريكي وذلك كما يلي :

١ - الصندوق الكويتي	١٠٨ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار امريكي
٢ - الصندوق العربي (مقره في الكويت)	٢٨٨ ٤٥٠ ٠٠٠ دولار امريكي
الاجمالي	٣٩٦ ٤٥٠ ٠٠٠ دولار امريكي

هذا وتجدر الاشارة هنا الى ان الخسائر الفعلية قد تفوق المبالغ الموضحة أعلاه ، حيث ان معظم هذه القروض تمثل مساهمات في تمويل مشروعات يشترك في تمويلها ممولون آخرون ، وبفقد هذه التمويلات من الصندوقين تعرض التمويلات الاخرى للضياع . كما ان الرقم أعلاه لا يتضمن تمويلات أخرى من الصندوقين تم الاتفاق عليها لتمويل مشروعات ولم تستكمل الاجراءات الدستورية للمصادقة عليها وبعضها كانت في المراحل الاخيرة لاتقرارها .

٦ - تحويلات المغتربين

يتأثر الاقتصاد الوطني من خلال تعرض ميزان المدفوعات لمزيد من الخلل بسبب توقف تحويلات المغتربين اليمنيين العاملين في الكويت بمبلغ (٣٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠) دولار امريكي . كما تقدر الجهات المعنية ان انخفاضات أخرى في تحويلات المغتربين في مناطق أخرى في دول الخليج سوف تؤدي الى فقدان نحو ١٥٠ مليون دولار أخرى على الاقل وذلك بسبب المستجدات التي طرأت على المنطقة .

٧ - العودة الاضطرارية للمغتربين في الكويت

يبلغ عدد المغتربين اليمنيين في الكويت حوالي خمسة وثلاثين ألف مواطن يمني وقد عاد معظمهم حتى الان ، الامر الذي يترتب عليه زيادة حدة مشكلة البطالة وتكبد

الدولة تكاليف ومشاكل استيعابهم ومساعدتهم نتيجة فقدان مدخراتهم . ومن ناحية أخرى فقد تترتب ويترتب على تدفق أفواج العائدين تكاليف مالية باهظة لنقلهم ، حيث تحملت الدولة تكاليف نقلهم الى أرض الوطن . مما سبق فإنه يتضح أن الآثار المباشرة المترتبة على التزام بلادنا بتنفيذ القرار (٦٦١) لن تقل عن (٢٨٤ مليون) دولار .

إضافة الى ذلك ، فإن آثار غير مباشرة أخرى تترتب على كل ما سبق شرحه من خسائر وذلك بالنسبة لاداء الاقتصاد الوطني بشكل عام والصعوبات الجمة التي سوف يواجهها ميزان المدفوعات اليمني في هذه المرحلة الحساسة من تاريخنا والتي نواجه فيها صعوبات وأعباء اقتصادية كبيرة . وتتمثل هذه الخسائر في توسيع نطاق البطالة وتعثر تنفيذ المشروعات وزيادة تكاليفها وزيادة الأعباء على الميزانية العامة للدولة وهبوط مستوى التفاعل مع اقتصادات البلدان المجاورة . وتقدر الخسائر الناتجة عن الآثار الغير مباشرة بمبلغ ثلاثمائة مليون دولار .

وبناء على ذلك ، فإن فرض الحظر سوف يلقي على الاقتصاد اليمني أعباء لا يستطيع تحملها وبالتالي فإن الجمهورية اليمنية تطالب بما يلي :

- ١ - توفير النفط الخام اللازم لضمان تشغيل مصفاة عدن عند مستوى التشغيل المخطط له وبنفى الشروط .
- ٢ - توفير النفط للاستهلاك المحلي بتسهيلات تفضيلية .
- ٣ - توفير منح لتعويض الهبات التي كانت تقدم من كل من العراق والكويت سواء لدعم الميزانية أو لتمويل المشاريع وضمان تنفيذها .
- ٤ - توفير قروض ميسرة طويلة الأجل لضمان تنفيذ المشاريع التي كانت تمول من كل من الصندوق الكويتي والصندوق العربي .
- ٥ - توفير قروض ميسرة ومصادر دعم للتغلب على النقص الحاد المتوقع في القطع الاجنبي نتيجة انخفاض تحويلات المفتربيين وعجز الصادرات ولحد من الآثار السلبية التي سوف تترتب على هذا الوضع بالنسبة لمستوى وأداء الاقتصاد الوطني .

المرفق الثالث

توصية لجنة مجلس الامن المنشأة بموجب القرار
٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين العراق والكويت
فيما يتعلق بتشيكوملوفاكيا

إن لجنة مجلس الامن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين
العراق والكويت ،

وقد نظرت في الرسائل الواردة من تشيكوملوفاكيا بموجب المادة ٥٠ من ميثاق
الامم المتحدة ،

وإذ تشير إلى قرار مجلس الامن ٦٦١ (١٩٩٠) المؤرخ في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠ الذي
قرر فيه المجلس فرض جزاءات وفقا للفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ، وإلى
قرارات مجلس الامن ٦٦٠ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، و ٦٦٣ (١٩٩٠) المؤرخ في
٩ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، و ٦٦٤ (١٩٩٠) المؤرخ في ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، و ٦٦٥ (١٩٩٠)
المؤرخ في ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، و ٦٦٦ (١٩٩٠) المؤرخ في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ،
و ٦٦٧ (١٩٩٠) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، و ٦٦٩ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢٤ أيلول/
سبتمبر ١٩٩٠ ، و ٦٧٠ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، و ٦٧٤ (١٩٩٠)
المؤرخ في ٢٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ ،

وإذ تشير أيضا إلى أحكام المواد ٢٥ و ٤٩ و ٥٠ من ميثاق الامم المتحدة ،

وإذ تلاحظ المعلومات التي قدمتها تشيكوملوفاكيا^(١) بشأن التدابير
التي اتخذتها كيما تُنفذ تنفيذا كاملا الجزاءات المنصوص عليها في القرار ٦٦١
(١٩٩٠) ، وبشأن المشاكل الاقتصادية الخاصة التي تواجهها نتيجة لتنفيذ تلك
التدابير ،

وقد استمعت إلى ممثل تشيكوملوفاكيا ،

وإن تعرب عن قلقها إزاء المشاكل الاقتصادية الخاصة التي تواجه تشيكوسلوفاكيا نتيجة لقطع علاقاتها الاقتصادية مع العراق والكويت المحتل كما اقتضى قرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) ، وهي مشاكل صعبة بوجه خاص من حيث الخسائر التجارية والمالية التي تكبدتها تشيكوسلوفاكيا ،

وإن تسلم بأن من شأن استثمار تشيكوسلوفاكيا ، وكذلك الدول الأخرى ، في تنفيذها الكامل لقرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) أن يدعم التدابير المتخذة لضمان الامتثال للفقرة ٢ من ذلك القرار ولاستعادة سلطة الحكومة الشرعية للكويت ،

١ - تشفي على حكومة تشيكوسلوفاكيا للتدابير التي اتخذتها للامتثال للقرار ٦٦١ (١٩٩٠) ؛

٢ - تسلم بالحاجة الملحة لمساعدة تشيكوسلوفاكيا على التغلب على مشاكلها الاقتصادية الخاصة الناجمة عن قطع علاقاتها الاقتصادية مع العراق والكويت المحتل كما اقتضى قرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) ، ولا سيما الخسائر الناشئة عن عدم تسليم شحنات النفط العراقي الى تشيكوسلوفاكيا مدادا للديون المستحقة لتشيكوسلوفاكيا لدى العراق وغير ذلك من الخسائر المالية والتجارية ؛

٣ - تناهد جميع الدول أن تقدم على سبيل الاستعجال مساعدات فورية تقنية ومالية ومادية الى تشيكوسلوفاكيا لتخفيف الاثر الضار الذي لحق باقتصادها نتيجة لقيام تشيكوسلوفاكيا بتطبيق الجزاءات ضد العراق عملا بقرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) ؛

٤ - تدعو هيئات منظومة الأمم المتحدة المختصة ووكالاتها المتخصصة ، فضلا عن المؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية الإقليمية ، الى تقديم مساعدات إلى تشيكوسلوفاكيا بهدف تخفيف مشاكلها الاقتصادية الخاصة ، الناجمة عن تطبيق الجزاءات ضد العراق عملا بقرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) ؛

٥ - تطلب الى الأمين العام أن يسعى ، بانتظام ، الى الحصول على معلومات من الدول والهيئات والوكالات المعنية في منظومة الأمم المتحدة بشأن الإجراءات المتخذة لتخفيف من المشاكل الاقتصادية الخاصة التي تواجهها تشيكوسلوفاكيا ، وأن يقدم تقريراً في هذا الشأن إلى مجلس الأمن .

الضميمة الاولى

رسالة مؤرخة في ٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠
وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم
لتشيكوسلوفاكيا لدى الأمم المتحدة^(١)

[الاصل : بالإنكليزية]

يشرفني أن أكرر التأكيد مرة أخرى أن الجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية تؤيد تماما كافة القرارات الصادرة عن مجلس الأمن بشأن الحالة بين العراق والكويت وتمتثل لها على نحو دقيق . وقد اتخذت الحكومة ، كما ذكر من قبل ، الخطوات والتدابير الموازية بهدف كفالة تقييد كافة المؤسسات والمنظمات التشيكية والسلوفاكية تقييدا تاما بما ورد في تلك القرارات من أحكام .

إلا أن هذا الموقف الداعم للتضامن الدولي ضد انتهاك العراق الصارخ لميثاق الأمم المتحدة والقواعد القانونية الدولية الأخرى ، تترتب عليه آثار كبيرة بالنسبة للاقتصاد التشيكوسلوفاكي . إذ في الوقت الذي ينتهج فيه بلدي طريق التحول الاجتماعي الديمقراطي والإصلاحات الاقتصادية الأساسية ، تمثل الخسائر المتزايدة المتكبدة في أعقاب تنفيذ قرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) خطرا يهدد نجاح عملية التحول إلى مبادئ الاقتصاد السوقي .

وكما ورد في رسالة وزير الخارجية ، السيد جبري دينستبير (انظر S/21750) ، تقدر الخسائر الإجمالية بنحو بليون من دولارات الولايات المتحدة .

١ - الخسارة الاقتصادية المباشرة

ألف - تجميد المطالبات المستحقة على العراق اعتبارا من ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ بمبلغ إجمالي قدره ٤٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة .

وقد أبرم بالفعل عقد مع العراق لتسليم كميات من النفط في عام ١٩٩٠ تعويضا عن مطالبات مستحقة بمبلغ ٤٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة . وعلاوة على

(١) S/21837 ، المرفق .

ذلك ، كان الجانب العراقي على استعداد للتعويض عن المطالبات المستحقة المتبقية عن طريق تسليم كميات من النفط بصورة تدريجية (بمبلغ إضافي قدره ١٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في سنة ١٩٩٠) .

باء - مطالبات أخرى ستصبح مستحقة الدفع في سنوات تالية بمبلغ ١٥٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة .

جيم - وقف العمل بمقود سارية بالفعل على النحو التالي :

- مؤسسة هندسية في الدورة ، بمبلغ ٨٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ،
- وحدات أزمرة في بيجي ، بمبلغ ١٨ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ،
- مصنع للخزف في الرمادي بمبلغ ٤٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ،
- معمل لتكرير النفط في ستريد بمبلغ ١٨٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ،
- مصنع لصناعة قطع غيار الجرارات ، بمبلغ ٤٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ،
- عقود أخرى بمبلغ ٢٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة .

تبلغ القيمة الإجمالية للخسائر السالفة الذكر التي تتكبدها تشيكوسلوفاكيا ، ٣٩٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة (ملاحظة : تم بالفعل إنتاج معظم المعدات اللازمة للمشاريع المذكورة أعلاه) .

دال - خسائر مباشرة أخرى غير محددة يتم تكبيدها نتيجة لعقود مكشوفة وصلت إلى مراحل إعداد متقدمة ، تقدر قيمتها بنحو ٣٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة .

ويبلغ إجمالي الخسائر المباشرة التي يتكبدها الاقتصاد التشيكوسلوفاكي أكثر من ١,١ من بلايين دولارات الولايات المتحدة .

٢ - الخسارة الاقتصادية غير المباشرة

ألف - يمثل ارتفاع أسعار النفط بمبلغ دولار واحد من دولارات الولايات المتحدة لكل برميل ، خسارة قدرها ١٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في السنة . ومن ثم سيتراوح الحد الأدنى المقدّر للخسارة التي يتوقع أن تتكبدها الجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية سنوياً بين ٤٠٠ و ٦٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة .

باء - وتقدر الآثار الداخلية المترتبة على ذلك بالنسبة للاقتصاد التشيكوسلوفاكي (بما في ذلك إمكانية إقفال بعض المؤسسات الإنتاجية) بنحو ٤٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة سنوياً .

ومن ثم تبلغ الخسارة الإجمالية غير المباشرة التي يتكبدها الاقتصاد التشيكوسلوفاكي حوالي بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة .

وتتوقع تشيكوسلوفاكيا من لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) أن تضع توصيات بهدف المساعدة بطريقة ملموسة على إزالة جزء من الخسائر التي تتكبدها أكثر البلدان تأثراً ، وأن تقدم تلك التوصيات إلى مجلس الأمن في أقصر وقت ممكن .

وسأكون ممتناً لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة بوصفها من وثائق مجلس الأمن .

الضحية الثانية

رسالة مؤرخة في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠
وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم
لتشييكوسلوفاكيا لدى الأمم المتحدة (١)

[الاصل : بالإنكليزية]

أتشرف بأن أعيد التأكيد بأن الجمهورية الاتحادية التشيكية السلوفاكية قد اتخذت تدابير ملموسة تستهدف التنفيذ الصارم لقرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) وقد وردت هذه التدابير ، في جملة أمور ، في وثيقة مجلس الأمن S/AC.25/1990/9 . إلا أن هذا الموقف يستتبع أشارا سلبية هائلة على الاقتصاد التشيكوسلوفاكي وذلك بالضبط في وقت الانتقال بعزم إلى مبادئ الاقتصاد السوقي . ولذلك مارست الجمهورية الاتحادية التشيكية السلوفاكية حقها وأجرت مشاورات ، وفقا للمادة ٥٠ من الميثاق ، بشأن إمكانيات تخفيف عبء خسائرها الاقتصادية .

وإلحاقا برسالتي المؤرخة في ٢ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٩٠ (S/21837) ، أود أن أقدم بعض المعلومات الإضافية في هذا الصدد :

(بدولارات الولايات المتحدة)

الخسارة المتكبدة في عام ١٩٩٠ :

- الموجودات المجمدة لشركات التجارة الخارجية التشيكوسلوفاكية في العراق والكويت
٥٨٦ مليونا
- العقود التي لم تتحقق بسبب الحظر
٤٠٣ ملايين
- آثار الزيادات في أسعار النفط على ميزان المدفوعات التشيكوسلوفاكي بالعملة القابلة للتحويل بحرية
٥٩٢ مليونا

٥٨١ مليون

المجموع

القيمة الإجمالية للمقود قيد الإعداد مع العراق والكويت تقدّر بمبلغ بليونني كوروني تشيكوسلوفاكي (نحو ١٢٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة) .

الخسارة في عام ١٩٩١

الخسارة الدنيا المقدّرة لعام ١٩٩١ الناشئة عن ارتفاع أسعار النفط تبلغ بليون واحد من دولارات الولايات المتحدة .

وأكون ممتنا إذا أمكن تكميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

المرفق الرابع

توصية لجنة مجلس الامن المنشأة بموجب القرار
٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين العراق والكويت
فيما يتعلق ببولندا

إن لجنة مجلس الامن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين
العراق والكويت ،

وقد نظرت في الرسائل الواردة من بولندا بموجب المادة ٥٠ من ميثاق الأمم
المتحدة ،

وإذ تشير إلى قرار مجلس الامن ٦٦١ (١٩٩٠) المؤرخ في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠ الذي
قرر فيه المجلس فرض جزاءات وفقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، وإلى
قرارات مجلس الامن ٦٦٠ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، و ٦٦٣ (١٩٩٠) المؤرخ في
٩ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، و ٦٦٤ (١٩٩٠) المؤرخ في ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، و ٦٦٥ (١٩٩٠)
المؤرخ في ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، و ٦٦٦ (١٩٩٠) المؤرخ في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ،
و ٦٦٧ (١٩٩٠) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، و ٦٦٩ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢٤ أيلول/
سبتمبر ١٩٩٠ ، و ٦٧٠ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، و ٦٧٤ (١٩٩٠)
المؤرخ في ٢٩ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٩٠ ،

وإذ تشير أيضا إلى أحكام المواد ٢٥ و ٤٩ و ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة ،

وإذ تلاحظ المعلومات التي قدمتها بولندا^(١) بشأن التدابير التي اتخذتها
كيما تُنفذ تنفيذا كاملا الجزاءات المنصوص عليها في القرار ٦٦١ (١٩٩٠) ، وبشأن
المشاكل الاقتصادية الخاصة التي تواجهها نتيجة لتنفيذ تلك التدابير ،

وقد استمعت إلى ممثل بولندا ،

(١) S/21808 و S/21918 و S/AC.25/1990/41 .

وإذ تعرب عن قلقها إزاء المشاكل الاقتصادية الخاصة التي تواجه بولندا نتيجة لقطع علاقاتها الاقتصادية مع العراق والكويت المحتل كما اقتضى قرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) ، وهي مشاكل صعبة بوجه خاص من حيث الخسائر التجارية والمالية التي تكبدتها بولندا ،

وإذ تسلم بأن من شأن استمرار بولندا ، وكذلك الدول الأخرى ، في تنفيذها الكامل لقرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) أن يدعم التدابير المتخذة لضمان الامتثال للفقرة ٢ من ذلك القرار ولاستعادة سلطة الحكومة الشرعية للكويت ،

١ - تشني على حكومة بولندا للتدابير التي اتخذتها للامتثال للقرار ٦٦١ (١٩٩٠) ؛

٢ - تسلم بالحاجة الملحة لمساعدة بولندا على التغلب على مشاكلها الاقتصادية الخاصة الناجمة عن قطع علاقاتها الاقتصادية مع العراق والكويت المحتل كما اقتضى قرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) ، ولا سيما الخسائر الناشئة عن عدم تسليم شحنات النفط العراقي الى بولندا سدادا للديون المستحقة لبولندا لدى العراق وغير ذلك من الخسائر المالية والتجارية ؛

٣ - تناشد جميع الدول أن تقدم على سبيل الاستعجال مساعدات فورية تقنية ومالية ومادية الى بولندا لتخفيف الاثر الضار الذي لحق باقتصادها نتيجة لقيام بولندا بتطبيق الجزاءات ضد العراق عملا بقرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) ؛

٤ - تدعو هيئات منظومة الأمم المتحدة المختصة ووكالاتها المتخصصة ، فضلا عن المؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية الإقليمية ، الى تقديم مساعدات إلى بولندا بهدف تخفيف مشاكلها الاقتصادية الخاصة ، الناجمة عن تطبيق الجزاءات ضد العراق عملا بقرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) ؛

٥ - تطلب الى الأمين العام أن يسعى ، بانتظام ، الى الحصول على معلومات من الدول والهيئات والوكالات المعنية في منظومة الأمم المتحدة بشأن الإجراءات المتخذة للتخفيف من المشاكل الاقتصادية الخاصة التي تواجهها بولندا ، وأن يقدم تقريراً في هذا الشأن إلى مجلس الأمن .

الضميمة الاولى

مذكرة مؤرخة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ وموجهة من حكومة
جمهورية بولندا الى لجنة مجلس الامن المنشأة بموجب
القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين العراق والكويت ،
عن الخسائر التي تكبدتها بولندا نتيجة تطبيق الجزاءات
الاقتصادية على العراق^(١)

[الاصل : بالانكليزية]

اعتمد مجلس وزراء جمهورية بولندا ، من منطلق التأييد الكامل لقرار مجلس
الامن رقم ٦٦١ المؤرخ في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، وقد عقد كل العزم على تنفيذ أحكامه ،
مرسوما يقضي بوقف جميع المعاملات التجارية والتدفق المالي مع العراق اعتبارا من
١٣ آب/أغسطس ١٩٩٠ . وكان وقف التعامل التجاري قد تم بتاريخ أسبق ، في أعقاب
اعتماد القرار المذكور ، وتبع ذلك أيضا وقف مواصلات النقل البحري والجوي .

إن تنفيذ القرار المذكور أعلاه تترتب عليه آثار اجتماعية واقتصادية خطيرة
بالنسبة لبولندا ، إذ كان العراق ، لسنوات عدة ، هو الشريك التجاري الرئيسي
لبولندا ، بين سائر بلدان الشرقين الأدنى والوسط . ولما كانت بولندا تنتمي الى فئة
البلدان الشديدة المديونية ، فإن هذه الآثار المترتبة تصبح أكثر إيلا .

وفيما يلي تعرض حكومة جمهورية بولندا تقديرا للخسائر المباشرة وغير
المباشرة الناجمة عن مشاركة بولندا في الجزاءات الدولية المفروضة بحق العراق ،
على أن التقدير الطويل الاجل لا يزال قيد الإنجاز وسوف يقدم على حدة في تاريخ لاحق .

إن الخسائر التي تكبدتها بولندا ، ينبغي النظر فيها في رأي الحكومة ، في
سياق الحالة الاقتصادية والاجتماعية المضطربة التي تعيشها البلاد ، وفي ضوء البرنامج
الشامل للإصلاحات الجذرية الذي ما برح معمولاً به طيلة ما يقرب من سنة . كما أن
الإصلاحات لاتزال تنفذ بمساعدة المجتمع الدولي والمؤسسات المالية العالمية (صندوق

(١) S/21808 ، المرفق .

النقد الدولي ، والبنك الدولي) فضلا عن عدد من الدول (مجموعة ال ٢٤) ممن قدموا مساعدات مباشرة الى بولندا . وقد أدى اتباع الحكومة سياسة تقييدية في المجالين النقدي والمالي ، بناء على مشورة الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة الى المساهمة بالفعل في خفض معدل التضخم . ومن المتوقع أن تسهم التغييرات التي يبدئ العمل بها سواء التغييرات في التملك أو التغييرات الهيكلية التي تتطلب اعتمادات مالية كبيرة ، أن تسهم بدورها في زيادة الكفاءة الاقتصادية . إلا أن الدولة البولندية ما برحت تدفع ثمنها باهظا لهذه التغييرات التي يتم تنفيذها . إن انخفاض الانتاج بنسبة ٣٠ في المائة الى جانب انخفاض مماثل في مستويات المعيشة المنخفضة أصلا ، فضلا عما يقارب المليون من العاطلين ، إنما يقوّض تحقيق الإصلاحات مزيدا من النجاح . وترى حكومة بولندا أن تحقيق هذه الإصلاحات إنما يعتمد الى حد كبير على عوامل خارجية من بينها التعاون المستقر والمبادلات الاقتصادية مع الخارج .

وفي الوقت نفسه ، أصيب ميزان مدفوعات البلاد بمزيد من الضرر بسبب التغييرات التي طرأت على شروط التجارة مع الاتحاد السوفياتي بما في ذلك فرض قيود على الامداد بالنفط الخام والتحوّل الى حسابات العملة القابلة للتحويل . وكان من المتوقع ، والحالة هذه ، أن يشكل العراق مصدرا متزايدا الاهمية لامداد بولندا بالنفط (حوالي ١,٣ مليون طن في نهاية هذا العام تقدم سدادا للديون المستحقة على العراق لبولندا) .

وفي العام الماضي ، وصل حجم التعامل التجاري مع العراق الى ٣٦٧ مليون من دولارات الولايات المتحدة إلا أن شبكة الروابط الاقتصادية مع البلاد التي تطورت عبر فترة سنوات عدة لم تكن قائمة فقط على أساس تبادل تجارة السلع الأساسية ولكنها تعدت ذلك الى صلات استثمارية مهمة دخلت فيها شركات بولندية فرادي أو بصفة مقاول من الباطن مستخدمة مدخلات مالية ومادية على نطاق واسع ومن ثم فبالخسائر التي نجمت في هذا المجال جسيمة بوجه خاص .

وفي بداية النزاع كان هناك ٣ ٧٠٠ من الرعايا البولنديين يعملون في أراضي العراق والكويت ، وعاد منهم الى الوطن ١ ٧٠٠ تحت ظروف الطوارئ بحلول ١٤ أيلول/سبتمبر .

وتقدر الخسائر العامة نحو ٢,٤ بليون دولار .

والامر الملحوظ أكثر من سواه ، في الاجل القصير هو وقف مداد الديون العراقية لبولندا التي تمل الى ما يزيد على ٥٠٠ مليون دولار مما يعني أيضا وقف تسليم ٧٥٠ ٠٠٠ طن من النفط الخام كان مقررا تسليمها في نهاية هذا العام ، ويبدو أنه لن يتوقع تسليم كميات أخرى في السنوات القادمة . وفي ضوء أسعار النفط المتزايدة الارتفاع ، فذلك يعني أن بولندا سوف يتعين عليها انفاق ١٧٠ مليون دولار مبلغا اضافيا قبل نهاية هذه السنة . أما التكاليف الأخرى للحظر التجاري المفروض على العراق وعلى الكويت المحتلة فبيان اجماليتها كالتالي :

- خسارة فورية في قيمة الصادرات على نحو تتوقعه الشركات
- ٢١٩ من ملايين دولارات الولايات المتحدة*
- خسارة مالية في الحسابات المصرفية والمدفوعات المسبقة وضمانات التأخير وغيرها
- ١٨٢ من ملايين دولارات الولايات المتحدة
- عقود جارية في مرحلة التوقيع قام المقاولون من أجل تنفيذها بتجميع المعدات وطلب اللوازم
- ١٥٥ من ملايين دولارات الولايات المتحدة

هذا ولا تشمل القائمة إعلان قيمة الآلات والمعدات ووسائل النقل ، إضافة الى جميع المتعلقات والممتلكات التي تركتها الشركات البولندية في الكويت فضلا عن تعطيل الرسالة ، مما سيتوقف مداه على الاجل الذي يستغرقه النزاع . كذلك فإن الممتلكات التي خلفها الرعايا البولنديون في العراق والكويت لم توضع في الحساب ولا التحويلات الممكنة لمخزائهم وايداعاتهم المصرفية بسبب مفادرتهم في ظل ظروف الطوارئ الى الوطن ، فضلا عن تكاليف إجلائهم . ولم يتسن أيضا القيام من الزاوية الكمية بعرض الآثار السلبية المترتبة على قطع الصلات الاقتصادية بالنسبة للشركات التي كانت تعول الى حد كبير على الصادرات الى السوق العراقية .

في ضوء ما سبق ، فقد أعربت حكومة جمهورية بولندا مرارا وتكرارا عن قلقها إزاء النتائج السلبية والمتعددة الوجوه والطويلة الاجل للآزمة المحتممة في الخليج الفارسي التي يمكن أن تشكل تهديدا خطيرا للتنمية الاقتصادية للبلاد . إن التفسيرات الايجابية في الاقتصاد البولندي ، وكذلك عملية الإصلاح قد تتعرض خطأها وقد يهدد

الارتفاع في أسعار الوقود السائل بإنبعك التضخم بعد أن كبح جماحه بقدر لا بأس به من المعاناة وبكلفة اجتماعية جسيمة . والآثار المرتقبة على ميزان المدفوعات البولندي سوف تؤدي إلى نتائج وخيمة على النطاقين الاقتصادي والسياسي في ظل وضع تصل فيه المديونية إلى ٤٣ من بلايين الدولارات بنهاية عام ١٩٩٠ ، ويعلن فيه إفلاس شركات (بما فيها تلك التي شاركت في استثمارات موظفة في العراق والكويت) بالإضافة إلى ارتفاع حاد في أسعار المحروقات .

إن أثرها على عملية الإصلاحات الديمقراطية السلمية غير المسبوقة والتحول السوقي في بولندا مع ما لهذا من أهمية لجميع بلدان وسط وشرق أوروبا ، قد يكون سلبيا بالنسبة لآمن واستقرار المنطقة الفرعية بأسرها . وإذا كان من السهل نسبيا تقدير النتائج الاقتصادية للآزمة ، فإن نتائجها السياسية والاجتماعية صعبة في الحساب . والحكومة تتابعها بأقصى قدر من القلق طبقا لما جاء في محاضر جلسة مجلس الوزراء المعقودة في ١٣ آب/أغسطس .

إن حكومة جمهورية بولندا لتعرب عن أملها بأن يبني المجتمع الدولي تفهما للحالة غير المواتية بوجه خاص التي ألغت بولندا فيها نفسها لأسباب خارجة عن سيطرتها نتيجة النزاع المذكور ، وبحيث يساهم ، من خلال قرارات صادرة عن مجلس الأمن وغيره من الهيئات الدولية المختصة في تخفيف النتائج الواسعة النطاق الناجمة عن مشاركة بولندا في الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، وذلك باتخاذ تدابير ملموسة وفورية وطويلة الأجل تشمل شطب جزء من ديون بولندا .

إن بولندا تعول من ثم على التضامن الدولي للتعويض عن الخسائر التي لحقت بالدول التي تدفع ثمنها اجتماعيا واقتصاديا باهظا داخل أوطانها لقاء تنفيذ قرارات مجلس الأمن وتؤيد حكومة جمهورية بولندا بقوة قرارات المجلس بتكليف لجنته الخاصة بمهمة بحث الخسائر التي ألتمت بالدول الأعضاء في المنظمة ، والتوصية بالتدابير التي من شأنها تخفيف هذه الخسائر . ونتوقع أن يتم التوصل في القريب العاجل إلى آلية دولية يُتفق عليها لتخفيف العبء عن البلدان الأشد تضررا ، مما يتجلى معه ، الدليل العملي ، التضامن الدولي بالنسبة لجميع ضحايا النزاع .

الضميمة الثانية

رد الحكومة البولندية على الاستبيان بشأن التدابير
الوطنية المتعلقة بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٦٦ (١٩٩٠) (١)

[الاصل : بالانكليزية]

١ - الإطار التشريعي

(١) '١١' قانون الجمارك البولندي الصادر في ٢٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩
(جريدة القوانين رقم ٧٥ ، البند ٤٤٥ لعام ١٩٨٩) ؛

'٢' القانون البولندي الخاص بتنظيم التعامل بالنقد الاجنبي وقانون
العقوبات المالية الصادر في ٢٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧١ ؛

(ب) لم يمن أي تشريع جديد ؛

(ج) '١١' قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٣ آب/اغسطس ١٩٩٠ والمتعلق بفرض حظر
مؤقت على التجارة مع العراق والكويت .

'٢' قرار مجلس الوزراء لجمهورية بولندا المؤرخ في ١٣ آب/اغسطس ١٩٩٠
والمتعلق بتنفيذ الاجهزة الإدارية في الدولة لقرار مجلس الأمن ٦٦
(١٩٩٠) الصادر في ٦ آب/اغسطس ١٩٩٠ بشأن النزاع المسلح بين العراق
والكويت .

٢ - الرقابة على الواردات والانشطة التي يكون من شأنها تعزيز ، أو يقصد بها
تعزيز ، الواردات أو عمليات نقل البضائع من سفينة إلى أخرى ، من العراق
والكويت

(١) يلتزم الوزراء ورؤساء الاجهزة الإدارية في الدولة (الاجهزة المركزية
الإدارية في الدولة) وحكام الاقاليم ، كل في نطاق اختصاصه ، باتخاذ جميع التدابير
اللازمة التي تهدف الى كفالة تنفيذ قرار مجلس الأمن ٦٦ (١٩٩٠) . ومهمة الاشراف على
تنفيذ القرار منوطة بوزير العلاقات الاقتصادية الخارجية بالتشاور مع وزير الخارجية .

(ب) جرى فرض حظر على ما يلي :

١١ إدخال أية سلع أساسية أو منتجات يكون منشؤها العراق أو الكويت ،
أو تكون واردة منهما ، إلى بولندا ؛

١٢ تصدير أية سلع أساسية أو منتجات يكون منشؤها بولندا ، أو تكون
واردة منها ، إلى البلدين المذكورين .

ويستثنى من تطبيق التدابير المذكورة أعلاه مايلي :

١١ السلع الأساسية أو المنتجات التي تكون مخصصة بالتحديد للأغراض
الطبية ، وكذلك المواد الغذائية المقدمة لاعتبارات انسانية ؛

١٢ السلع الأساسية أو المنتجات التي يكون منشؤها العراق أو الكويت أو
تكون واردة منهما أو تكون قد صدرت قبل ٧ آب/أغسطس ١٩٩٠ .

وقد حذفت الفقرتان ٣٠ و ٤٤ من المرفق الخامس من قرار مجلس الوزراء الصادر
في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ والمتعلق بالرسوم الجمركية على السلع الأساسية
المستوردة من الخارج (جريدة القوانين رقم ٧٥ ، البند ٤٤٨) .

٣ - الرقابة على الصادرات أو الأنشطة التي يكون من شأنها تعزيز ، أو يقصد بها

تعزيز ، بيع أو توزيع منتجات وسلع أساسية للعراق والكويت

(١) تتولى نفس السلطات المذكورة في الفقرة الفرعية (١) من الفقرة ٣
أعلاه ، مسؤولية تنفيذ الرقابة على الصادرات أو الأنشطة التي تشملها متطلبات قرار
مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) ؛

(ب) تنطبق في هذا الصدد نفس الاجراءات المحددة في الفقرة الفرعية (ب)
من الفقرة ٣ أعلاه .

٤ - الرقابة على الموارد المالية أو الاقتصادية

(١) يوجد نظام رقابة فعال لمنع تحويل الموارد المالية أو الاقتصادية
التي يشملها قرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) طبقا للأحكام ذات الصلة من القانون
البولندي المتعلق بالرقابة على التعامل بالنقد الاجنبي وقانون العقوبات المالية
المؤرخ في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧١ .

(ب) لم تكن هناك حاجة الى اتخاذ تدابير تشريعية محددة لان وزير المالية ملزم باتخاذ جميع الاجراءات اللازمة التي تهدف الى كفالة تنفيذ قرار مجلس الامن ٦٦١ (١٩٩٠) .

٥ - الإنفاذ

في حالة انتهاك قرار مجلس الامن ٦٦١ (١٩٩٠) من جانب أفراد وشركات ، تطبق اجراءات الإنفاذ المنصوص عليها في أحكام القانون البولندي الملائمة .

وفي الحالة المحددة المتعلقة باستيراد أو تصدير البضائع بدون ترخيص ، تطبق اجراءات الإنفاذ المنصوص عليها في قانون الجمارك البولندي . وفيما يتعلق بنقل الاموال دون ترخيص فإن الجزاءات تطبق وفقا للأحكام ذات الصلة من القانون البولندي المتعلق بتنظيم التعامل بالنقد الاجنبي وبقانون العقوبات المالية المؤرخ في ٢٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧١ .

٦ - مسائل أخرى

(١) في مذكرة مؤرخة في ٢٠ ايلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، أبلغت حكومة بولندا لجنة مجلس الامن أن لتنفيذ القرار ٦٦١ (١٩٩٠) أشار اجتماعية واقتصادية خطيرة بالنسبة لبولندا إذ أن العراق كان ، لسنوات عديدة ، الشريك التجاري الرئيسي لبولندا بين بلدان الشرق الأدنى والشرق الاوسط . وهذه الاثار هي آثار قاسية بصفة خاصة لان بولندا تنتمي الى فئة البلدان المشغلة بالديون . والخسائر التي تكبدتها بولندا لها أثر سلبي للغاية على العملية الرامية الى إجراء تغييرات اقتصادية اساسية والتي يجري تنفيذها في البلد حاليا . ووفقا لآخر الحسابات فإن بولندا تقدر خسائرها بحوالي ٢٩ من بلايين دولارات الولايات المتحدة ؛

وحكومة بولندا على ثقة من أن مجلس الامن سيقدم التوصيات اللازمة التي تمكن بولندا من التغلب على هذه المصاعب ؛

(ب) انظر البند ١ و ٢ و ٣ .

(ج) لم تكن هناك حاجة الى اتخاذ تدابير محددة لحماية اصول الحكومة الشرعية للكويت نظرا لعدم وجود مثل هذه الاصول في بولندا .

المرفق الخامس

توصية لجنة مجلس الامن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠)
بشأن الحالة بين العراق والكويت فيما يتعلق بموريتانيا

إن لجنة مجلس الامن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين
العراق والكويت ،

وقد نظرت في الرسائل الواردة من موريتانيا بموجب المادة ٥٠ من ميثاق الامم
المتحدة ،

وإذ تشير الى قرار مجلس الامن ٦٦١ (١٩٩٠) المؤرخ في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠ الذي
قرر فيه المجلس فرض جزاءات وفقا للفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ، وإلى قرارات
مجلس الامن ٦٦٠ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، و ٦٦٣ (١٩٩٠) المؤرخ في ٩ آب/
أغسطس ١٩٩٠ ، و ٦٦٤ (١٩٩٠) المؤرخ في ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، و ٦٦٥ (١٩٩٠) المؤرخ في
٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، و ٦٦٦ (١٩٩٠) المؤرخ في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، و ٦٦٧ (١٩٩٠)
المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، و ٦٦٩ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ،
و ٦٧٠ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، و ٦٧٤ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢٩ تشرين
الاول/أكتوبر ١٩٩٠ ،

وإذ تشير أيضا إلى أحكام المواد ٢٥ و ٤٩ و ٥٠ من ميثاق الامم المتحدة ،

وإذ تلاحظ المعلومات التي قدمتها موريتانيا^(١) بشأن التدابير التي اتخذتها
كيما تُنفذ تنفيذًا كاملاً الجزاءات المنصوص عليها في القرار ٦٦١ (١٩٩٠) ، وبشأن
المشاكل الاقتصادية الخاصة التي تواجهها نتيجة لتنفيذ تلك التدابير ،

وقد استمعت الى ممثل موريتانيا ،

(١) S/21789 و S/21818 و S/AC.25/1990/20 و S/AC.25/1990/39 .

وإن تعرب عن قلقها إزاء المشاكل الاقتصادية الخاصة التي تواجه موريتانيا ، وهي واحدة من أقل البلدان نموا ، نتيجة لقطع علاقاتها الاقتصادية مع العراق والكويت المحتل كما اقتضى قرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) ، وهي مشاكل صعبة بوجه خاص من حيث الخسائر التجارية والمالية التي تكبدتها موريتانيا ،

وإن تسلم بأن من شأن استمرار موريتانيا ، وكذلك الدول الأخرى ، في تنفيذها الكامل لقرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) أن يدعم التدابير المتخذة لضمان الامتثال للفقرة ٢ من ذلك القرار ولاستعادة سلطة الحكومة الشرعية للكويت ،

١ - تشجى على حكومة موريتانيا للتدابير التي اتخذتها للامتثال للقرار ٦٦١ (١٩٩٠) ؛

٢ - تسلم بالحاجة الملحة لمساعدة موريتانيا على التغلب على مشاكلها الاقتصادية الخاصة الناجمة عن قطع علاقاتها الاقتصادية مع العراق والكويت المحتل كما اقتضى قرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) ، ولا سيما الخسائر الناشئة عن توقف التدفقات الرأسمالية من الكويت وغير ذلك من الخسائر التجارية والمالية ؛

٣ - تناشد جميع الدول أن تقدم على سبيل الاستعجال مساعدات فورية تقنية ومالية ومادية الى موريتانيا لتخفيف الاثر الضار الذي لحق باقتصادها نتيجة لقيام موريتانيا بتطبيق الجزاءات ضد العراق عملا بقرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) ؛

٤ - تدعو هيئات منظومة الأمم المتحدة المختمة ووكالاتها المتخصصة ، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية الإقليمية ، الى استعراض برامج مساعداتها مع موريتانيا بهدف تخفيف مشاكلها الاقتصادية الخاصة الناجمة عن تطبيق الجزاءات ضد العراق عملا بقرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) ؛

٥ - تطلب الى الأمين العام أن يسعى ، بانتظام ، الى الحصول على معلومات من الدول والهيئات والوكالات المعنية في منظومة الأمم المتحدة بشأن الإجراءات المتخذة للتخفيف من المشاكل الاقتصادية الخاصة التي تواجهها موريتانيا ، وأن يقدم تقريرا في هذا الشأن الى مجلس الأمن .

الضميمة

رسالة مؤرخة في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، موجهة
الى الامين العام من وزير الشؤون الخارجية
والتعاون في موريتانيا^(١)

[الاصل : بالفرنسية]

إلحاقاً برسالتي رقم ١٠٧٧ المؤرخة في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ والتي أكدت لكم بها إلتزام جمهورية موريتانيا الإسلامية باحترام أحكام القرار ٦٦١ (١٩٩٠) ، أتشرف بأن أعرض عليكم أدناه الصعاب الناجمة بالنسبة لجمهورية موريتانيا الإسلامية عن تنفيذ هذا الحظر ، في ضوء العلاقات الاقتصادية والمالية التي كانت قائمة بينها وبين العراق والكويت .

أولا - العلاقات مع العراق

- ١ - بالرغم من أن العلاقات التجارية مع العراق لم تكن بالغة الأهمية فإنه كان من المقرر تنفيذ عقد بمبلغ ٥ ملايين دولار لتسليم أسماك كان من المقرر أن تصل صادراتها الى ١٠ ملايين دولار .
- ٢ - وفضلاً عن ذلك ، فقد جمعت بين بلدينا شركات مشتركة في مجال الصيد (رأسمالها ٣٠ مليون دولار) وفي مجال الصناعة التعدينية (رأسمالها ٧٠ مليون دولار) ، وسوف تؤجل برامجها الاستثمارية وصادراتها ، وهو ما سيؤدي الى خسائر هامة في العمالة والموارد .
- ٣ - كانت الدولة العراقية تقدم لبلدنا دعماً ومساعدة في أشكال مختلفة ، بما يعادل ١٠٠ مليون دولار (تدريب ، مساعدة تقنية ، أدوية ، معدات زراعية ، لوازم مدرسية وغيرها) .

(١) S/21818 ، المرفق .

٤ - كانت تحويلات العمال الموريتانيين العاملين في العراق تصل الى ٣ ملايين دولار .

وهذا يعني ان الحظر المفروض على العراق سيؤدي الى تحمل بلدنا خسارة تبلغ ٦٣ مليون دولار ، كأثر مباشر ، وقد تربو على ١٠٠ مليون دولار ، إذا ما أخذت في الاعتبار الاثار الاخرى التي لحقت بالاقتصاد الموريتاني .

ثانيا - العلاقات مع الكويت

١ - تعد الكويت تقليديا من أهم مقدمي رؤوس الاموال الى موريتانيا . وتبلغ المشاريع التي يجري تنفيذها والتي يمولها صندوق التنمية الكويتي ، والمشاريع التي تم بمصدها إللتزام مالي من قبل هذا الصندوق ٣٧,٨٥ مليون دولار و ٤٩,١ مليون دولار على التوالي . وإذا ما أضيف الى ذلك أثر الحظر على الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية الذي يوجد مقره بالكويت بلغت هذه الارقام ١٢٥,٧ مليون دولار و ١٣٣,٩ مليون دولار على التوالي ، أي ما مجموعه ٢٥٨,٦ مليون دولار تمثل أكثر من ٤٠ في المائة من إجمالي برنامج الاستثمار في البلد . ويضاف الى ذلك أن الشركة العربية المشتركة لضمان الاستثمارات كان من المقرر أن تضمن برنامجا هاما لتجديد اسطول الصيد الوطني ، تبلغ تكاليفه حوالي ٥٠ مليون دولار .

ويتجاوز أثر توقف هذا التدفق المالي من جراء الحظر هذه الارقام لان تنمية الاقتصاد الموريتاني هي في النهاية التي تضررت وبخاصة إذا ما أخذ في الاعتبار أن هذا التمويل كان مشتركا في كثير من الاحيان مع تمويل يرد من مصادر أخرى . ان توقف التدفق الوارد من الكويت يضر أيضا بمدى توفر جزء كبير من التدفقات الواردة من جهات أخرى .

٢ - ونظرا عن ذلك فإن الكويت تستثمر في موريتانيا عن طريق شركات مشتركة في مجالات المقارنات والمناجم والصناعات التحويلية ، وسوف يؤدي توقف وصول رؤوس الاموال الى الشركات المشتركة الى توقف برامجها الإنمائية والى فقدان العمالة . ويبلغ مجموع رؤوس الاموال غير المفرج عنها ١٦ مليون دولار .

وقد أدى أثر الحظر على زيادة سعر النفط الخام الى زيادة بلغت ١٥ مليون دولار في مدفوعاتنا النفطية سوف يتبعها بالتأكيد ارتفاع في الاسعار الداخلية واسعار المنتجات المستوردة .

٣ - ان التجارة مع الكويت محدودة نسبيا ، وتشمل أساسا الفضة والذهب والحلي . وكانت المؤسسات الخيرية الكويتية تقدم مساعدة الى موريتانيا بالطرق الرسمية وغير الرسمية تبلغ خمسة ملايين دولار .

وهذا يعني أن الخسائر الناجمة عن الحظر المفروض على الكويت تبلغ من حيث أثارها المباشرة ١٢٧ مليون دولار للعام الحالي و ٣٣٩ مليون دولار إذا ما أخذت في الاعتبار الاثار الاخرى التي لحقت بالاقتصاد الموريتاني .

- خلاصة الامر أن نتائج تطبيق الحظر ستكون خطيرة بالنسبة لبلد فقير مثل موريتانيا ، يعاني فضلا عن ذلك من التصحر .

- توقف البرنامج الإنمائي لموريتانيا وإعادة النظر في جميع برامج التكيف التي بدأها البلد منذ حوالي ست سنوات .

- زيادة كبيرة في البطالة من جراء إغلاق الشركات و/أو توقف تنفيذ عشرات المشاريع .

- زيادة الخلل في ميزان المدفوعات : ان صافي التدفقات الواردة من العراق والكويت كان إيجابيا الى حد بعيد .

ومن ثم فإنه يخشى ألا تتمكن موريتانيا من تحقيق برنامج إنعاش الاقتصاد الموريتاني في الفترة المحددة له ، ما لم تحصل على مساعدة خاصة لتعويض المعونات المفقودة . ولذلك ، وعملا بالمادة ٥٠ من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على أنه "إذا اتخذ مجلس الأمن ضد أية دولة تدابير منع أو قمع فإن لكل دولة أخرى - سواء أكانت من أعضاء "الأمم المتحدة" أم لم تكن - تواجه مشاكل اقتصادية خاصة تنشأ عن تنفيذ هذه التدابير ، الحق في أن تتذكر مع مجلس الأمن بصدد حل هذه المشاكل . " فإن حكومة جمهورية موريتانيا الإسلامية ترى لزاما عليها أن تطلب إلى مجلس الأمن معاونتها في إيجاد الحلول التي تسمح بحماية المصالح الاقتصادية والاجتماعية لموريتانيا .

المرفق السادس

توصية لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠)
بشأن الحالة بين العراق والكويت فيما يتعلق بباكستان

إن لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين
العراق والكويت ،

وقد نظرت في الرسائل الواردة من باكستان بموجب المادة ٥٠ من ميثاق الأمم
المتحدة ،

وإذ تشير إلى قرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) المؤرخ في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠ الذي
قرر فيه المجلس فرض جزاءات وفقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، وإلى
قرارات مجلس الأمن ٦٦٠ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، و ٦٦٢ (١٩٩٠) المؤرخ في
٩ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، و ٦٦٤ (١٩٩٠) المؤرخ في ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، و ٦٦٥ (١٩٩٠)
المؤرخ في ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، و ٦٦٦ (١٩٩٠) المؤرخ في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ،
و ٦٦٧ (١٩٩٠) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، و ٦٦٩ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢٤ أيلول/
سبتمبر ١٩٩٠ ، و ٦٧٠ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، و ٦٧٤ (١٩٩٠)
المؤرخ في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ ،

وإذ تشير أيضا إلى أحكام المواد ٢٥ و ٤٩ و ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة ،

وإذ تلاحظ المعلومات التي قدمتها باكستان^(١) بشأن التدابير التي اتخذتها
كيما تنفذ على الوجه التام الجزاءات المنصوص عليها في القرار ٦٦١ (١٩٩٠) ، وبشأن
المشاكل الاقتصادية الخاصة التي تواجهها نتيجة لتنفيذ تلك التدابير ،

وقد استمعت إلى ممثل باكستان ،

وإذ تعرب عن قلقها إزاء المشاكل الاقتصادية الخاصة التي تواجهها باكستان ،
نتيجة لقطع علاقاتها الاقتصادية مع العراق والكويت المحتل كما اقتضى قرار مجلس الأمن

(١) S/21734 و S/21776 و S/21832 و S/21875 و S/AC.25/1990/65 .

٦٦ (١٩٩٠) ، وهي مشاكل معبة بوجه خاص من حيث الخسائر التجارية والمالية التي تكبدتها ، فضلا عن التكاليف المرتبطة بإعادة العمال الباكستانيين من العراق والكويت الى الوطن وإعادة تأهيلهم ،

وإذ تسلم بأن من شأن استمرار باكستان ، وكذلك الدول الأخرى ، في تنفيذها الكامل لقرار مجلس الأمن ٦٦ (١٩٩٠) أن يدعم التدابير المتخذة لضمان الامتثال للفقرة ٢ من ذلك القرار ولاستعادة سلطة الحكومة الشرعية للكويت ،

١ - تشني على حكومة باكستان للتدابير التي اتخذتها للامتثال للقرار ٦٦ (١٩٩٠) ؛

٢ - تسلم بالحاجة الملحة لمساعدة باكستان على التغلب على مشاكلها الاقتصادية الخاصة الناجمة عن قطع علاقاتها الاقتصادية مع العراق والكويت المحتل كما اقتضى قرار مجلس الأمن ٦٦ (١٩٩٠) ، ولا سيما الخسائر الناشئة عن عدم تسليم شحنات النفط من العراق والكويت وغير ذلك من الخسائر التجارية والمالية ، فضلا عن التكاليف المرتبطة بإعادة العمال الباكستانيين من العراق والكويت الى الوطن وإعادة تأهيلهم ،

٣ - تناشد جميع الدول أن تقدم على سبيل الاستعجال مساعدات فورية تقنية ومالية ومادية الى باكستان لتخفيف الأثر الضار الذي لحق باقتصادها نتيجة لقيام باكستان بتطبيق الجزاءات ضد العراق عملا بقرار مجلس الأمن ٦٦ (١٩٩٠) ؛

٤ - تدعو هيئات منظومة الأمم المتحدة المختصة ووكالاتها المتخصصة ، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية الإقليمية ، الى استعراض برامجها لتقديم المساعدة الى باكستان بهدف تخفيف مشاكلها الاقتصادية الخاصة الناجمة عن تطبيق الجزاءات ضد العراق عملا بقرار مجلس الأمن ٦٦ (١٩٩٠) ؛

٥ - تطلب الى الأمين العام أن يسعى ، بانتظام ، الى الحصول على معلومات من الدول والهيئات والوكالات المعنية في منظومة الأمم المتحدة بشأن الإجراءات المتخذة للتخفيف من المشاكل الاقتصادية الخاصة التي تواجهها باكستان ، وأن يقدم تقريراً في هذا الشأن الى مجلس الأمن .

الضحية الاولى

مذكرة عن الاثر الاقتصادي والمالي الذي لحق
بباكستان ، نتيجة للقيود المفروضة على
العلاقات الاقتصادية مع العراق والكويت
(١)

[الاصل : بالانكليزية]

كان لتنفيذ قرار مجلس الامن التابع للأمم المتحدة ٦٦١ (١٩٩٠) اثر مباشر وعكسي على اقتصاد باكستان . وفيما يلي الاثار المباشرة على اقتصاد باكستان :

- | | | |
|-----|-----------------------------------|-----------------|
| (١) | إجلاء وتأهيل الباكستانيين | ٧٠ مليون دولار |
| (٢) | فقدان التحويلات النقدية الى الوطن | ٣٠٠ مليون دولار |
| (٣) | فقدان حصيله الصادرات | ١٠٠ مليون دولار |
| (٤) | زيادة في سعر النفط | ٦٠٠ مليون دولار |

١ - إجلاء وتأهيل الباكستانيين

يشير التقدير الرسمي أنه يتعين إجلاء ١٠٠ ٠٠٠ باستاني من الكويت والعراق . ومن المتوقع أن يستقل نحو ١٠ ٠٠٠ باستاني سياراتهم الخاصة عائدين الى باكستان أو يستخدمون وسائل أخرى للنقل البري . وسيسافر الـ ٩٠ ٠٠٠ المتبقون جوا أو بحرا . ويتكلف السفر في رحلة للخطوط الجوية الباكستانية العالمية من عمان الى كراتشي ٧ ٥٠٠ روبية باكستانية ، ومن الرياض الى كراتشي ٦ ٠٠٠ روبية باكستانية بينما تبلغ التكلفة التقريبية لرحلة بحرية أيضا ٧ ٠٠٠ روبية باكستانية للفرد الواحد . ويقدر متوسط تكلفة النقل لإعادة أحد الباكستانيين الى كراتشي من مختلف المحطات في الشرق الأوسط بنحو ٧ ٠٠٠ روبية باكستانية . وستكون النفقات المتوقعة تحملها على ذلك للسفر جوا وبحرا ٦٣٠ مليون روبية باكستانية .

(١) S/21776 ، المرفق .

وسيتحتاج الذين يعودون بسياراتهم الخاصة أو بوسائل نقل بري أخرى الى تقديم ١٠ ٠٠٠ روبية باكستانية لكل فرد منهم لمقابلة تكلفة الفازولين ، وأجور النقل بالحافلات ، وثمان المأوى المؤقت والطعام في تركيا وجمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية . وسيجري تحمل ١٠٠ مليون روبية باكستانية عن ١٠ ٠٠٠ شخص يسافرون برا .

وبغية تسهيل الحركة الداخلية في باكستان ولمواجهة النفقات الأخرى لبلوغ الوجهة النهائية ، قررت الحكومة دفع ٦ ٠٠٠ روبية الى كل شخص وقت دخوله الى باكستان . وسيبلغ العبء الإجمالي للمنحة النقدية ٦٠٠ مليون روبية باكستانية .

وقد جرى نقل الأشخاص الذين تم إجلاؤهم والذين وصلوا الى الرياض وعمان من الحدود وجرى إيداعهم في مخيمات وتزويدهم بالأغذية والاعطية والمعونة الطبية قبل أن يستقلوا الطائرات والسفن . وبينما تم نقل جميع الأشخاص الذين تم إجلاؤهم من الرياض ، فإن هناك تدفقا مستمرا على عمان . وتقدر تكلفة إدارة المخيمات في هذه الأماكن بمبلغ ٣,٥ ملايين دولار أي نحو ٧٠ مليون روبية باكستانية . وبالمثل ، أقيمت مخيمات الاستقبال في تافتان من أجل من تم إجلاؤهم برا وفي كراتشي من أجل الذين عادوا بطريق البحر أو الجو . وقدرت التكلفة في الوقت الحالي لكل شخص بمبلغ ١ ٠٠٠ روبية باكستانية ، بتكلفة اجمالية تبلغ ١٠٠ مليون روبية باكستانية ، وبذلك تبلغ تكلفة المخيمات ومدخلات الاغاشة المرتبطة بها نحو ١٧٠ مليون روبية باكستانية .

ويرد أدناه موجز للنفقات المتكبدة على التسهيلات المشار إليها أعلاه :

ملايين الروبيات الباكستانية

٦٣٠	(أ) نفقات السفر جوا وبحرا بمعدل ٧ ٠٠٠ روبية باكستانية للشخص (٩٠ ٠٠٠ شخص)
١٠٠	(ب) نفقات السفر لـ ١٠ ٠٠٠ ممن تم إجلاؤهم بطريق البر بواقع ١ ٠٠٠ روبية باكستانية لكل شخص

ملايين الروبيات الباكستانية

(ج)	نفقات على المخيمات في عمان والرياض	٧٠
(د)	دفع ٦٠٠٠ روبية باكستانية لكل شخص عند نقاط الدخول لـ ١٠٠ ٠٠٠ شخص محليين	٦٠٠
(هـ)	مخيمات الاستقبال في كراتشي وتافتان : النقل والطعام	١٠٠
	المجموع الكلي ١٥٠٠ (نحو ٧٠ مليون دولار)	

ويتوفر لدى أغلبية الباكستانيين المفتربين المهارات والمشاريع على السواء من أجل الاستيعاب المريح في الاقتصاد ، ولتسهيل العملية ، يجري إعداد مشاريع من أجل تأهيلهم . وستعرف التكلفة بالميزانية الاتحادية عندما تكتمل العوائد والتقديرات .

٢ - فقدان التحويلات النقدية إلى الوطن

كانت باكستان تتلقى تحويلات نقدية إلى الوطن تبلغ نحو ١٧٠ مليون دولار سنوياً من الكويت . وكنتيجة للآزمة ، يعود الباكستانيون في الكويت والعراق إلى الوطن . ونظراً للأحوال المضطربة في منطقة الخليج ، فإنه من المتوقع انخفاض التحويلات النقدية إلى الوطن من بلدان الخليج الأخرى أيضاً . وتقدر الخسارة الاجمالية في التحويلات النقدية إلى الوطن في الوقت الحاضر بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار .

٣ - فقدان حصيله الصادرات

سيتسبب الحظر المفروض على التجارة مع الكويت المحتلة والعراق في خسارة تبلغ ١٠٠ مليون دولار في شكل حصيله صادرات .

٤ - الزيادة في سعر النفط

سيكون لازمة الخليج تأثير خطير على المركز الضعيف بالفعل لميزان المدفوعات الباكستاني باعتبار أن معظم المنتجات النفطية المكررة كانت تستورد من الكويت . ومن المقدر أن ترتفع مدفوعات الواردات بشدة بسبب الزيادة في أسعار النفط . وتقدر امقاطات ميزانية ٩١/١٩٩٠ سعر النفط الخام بـ ١٧ دولارا للبرميل ، وزيت الوقود بـ ٨٥ دولارا للطن والمنتجات النفطية الاخرى بـ ١٦٠ دولارا للطن . وكنتيجة لذلك ، من المتوقع أن تضيق المدفوعات للواردات من النفط والزيوت والشحومات لسنة ٩١/١٩٩٠ عبةً يبلغ ٦٠٠ مليون دولار إلى الاسقاط البالغ ٣٠٤ ١ ملايين دولار المدرجة في الميزانية كما هو موضح في الجدول التالي :

واردات النفط والزيوت والشحومات

الميزانية الاسقاطات المنقحةالنفط الخام

٦٦٤,٠	٤٧٠,٠٠
٢٧,٧	٢٧,٧
٢٤,٠	١٧,٠

القيمة (بملايين الدولارات)
الحجم (بملايين البراميل)
السعر (للبرميل)

زيت الوقود

٢٣٧,٠	١٦١,٠
١,٩	١,٩
١١٩,٠	٨٥,٠

القيمة (بملايين الدولارات)
الحجم (بملايين الاطنان)
السعر (للطن)

منتجات اخرى

٩٥٠,٠	٦٧٣,٠
٤,٣	٤,٣
٢٢٦,٠	١٦٠,٠

القيمة (بملايين الدولارات)
الحجم (بملايين الاطنان)
السعر (للطن)

ولذلك فإن فقدان الصادرات ، والارتفاع في أسعار النفط ، والانخفاض في التحويلات النقدية إلى الوطن متزايد من المعجز في الحساب الجاري لباكستان بنحو بليون دولار في سنة ٩١/١٩٩٠ . ومع وجود احتياطات نقدية أجنبية ماثلة تبلغ ٥٠٠ مليون

دولار ، وهي تكفي لتغطية اسبوع واحد من فاتورة الواردات فقط ، فلن يكون بإمكان باكستان تحمل الخسارة . فضلا عن ذلك ، هناك نفقات تبلغ ٧٠ مليون دولار (١ ٥٠٠ مليون روبية باكستانية) ، تشمل بعض النفقات بالنقد الاجنبي على السفر والمخيمات وعمليات أخرى ، مطلوبة للباكستانيين العائدين من الكويت والعراق .

وللتغلب على هذه المشاكل غير المتوقعة ، ستحتاج باكستان إلى مساعدة إضافية تبلغ نحو ١ ١٠٠ مليون دولار ، تقدم على سبيل المعونة السريعة لدعم الوضع المتدهور لميزان المدفوعات وأيضا من أجل إجلاء الباكستانيين من الكويت والعراق .

ومن المأمول أن تقدم البلدان المانحة ، والامم المتحدة والوكالات المتخصصة كل مساعدة ممكنة حتى يمكن لباكستان أن تتغلب على هذه المشاكل .

الضيفة الثانية

رسالة مؤرخة في ١٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠
وموجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم
لباكستان لدى الامم المتحدة (١)

[الاصل : بالانكليزية]

في رسالة مؤرخة في ١٤ ايلول/سبتمبر (S/21776) أحلت الى رئيس مجلس الامن مذكرة عن الاثر الاقتصادي والمالي الذي لحق بباكستان نتيجة للقيود المفروضة على العلاقات الاقتصادية مع العراق والكويت ، عملاً بقرار مجلس الامن ٦٦١ (١٩٩٠) . وقُدر في تلك المذكرة أن عجز الحساب الجاري لباكستان ، نتيجة لهذه القيود ، ميزيد بنحو بليون دولار في ١٩٩٠/١٩٩١ .

ومنذ ذلك الوقت ، ازداد شمن النفط ومشتقاته ازدياداً هائلاً . ويُقدّر أنه سيتعين على باكستان أن تدفع ، نتيجة لهذه الزيادات ، مبلغاً إضافياً قدره ٥٩٦ مليون دولار أثناء السنة المالية الحالية لما تستورده من نפט فقط ، على نحو ما هو وارد في الجدول التالي :

واردات النفط والزيوت والشحومات

<u>الميزانية</u>		<u>النفط الخام</u>
<u>الإقطاعات</u>		
٩١٥,٠	٤٧٠,٠	القيمة (بملايين الدولارات)
٢٧,٧	٢٧,٧	الحجم (بملايين البراميل)
٣٦,٠	١٧,٠	السعر (للبرميل)
		<u>زيت الوقود</u>
٢١٧,٠	١٦١,٠	القيمة (بملايين الدولارات)
١,٩	١,٩	الحجم (بملايين الأطنان)
١٧٣,٠	٨٥,٠	السعر (للطن)

(١) S/21875 .

واردات النفط والزيوت والشحومات (تابع)

<u>الميزانية</u>		<u>منتجات أخرى</u>
<u>الإقطاعات</u>		
١ ٦٦٨,٠	٦٧٣,٠	القيمة (بملايين الدولارات)
٤,٢	٤,٢	الحجم (بملايين الاطنان)
٣٩٧,٠	١٦٠,٠	السعر (للطن)
<u>١٠,٠</u>	<u>١٠,٠</u>	<u>الشحن (بملايين الدولارات)</u>
٢ ٩١٠,٠	١ ٣١٤,٠	(بملايين الدولارات)

وهكذا ، نتيجة لفقدان المصادرات الى العراق والكويت (١٠٠ مليون دولار) ، ونقصان التحويلات النقدية الى الوطن (٣٠٠ مليون دولار) ، ونفقات إعادة الباكستانيين من الكويت والعراق (٧٠ مليون دولار) ، والزيادات في أسعار النفط (٥٩٦ مليون دولار) ، سيزيد عجز الحساب الجاري لباكستان بنحو ٢ بليون دولار في ١٩٩١/١٩٩٠ . وعليه ، محتاج باكستان مساعدة إضافية تزيد عن ١٠٠ مليون دولار في صورة معونة تدفع بسرعة لدعم ميزان المدفوعات المتدهور ولإجلاء الباكستانيين من الكويت والعراق .

المرفق السابع

توصية لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠)
بشأن الحالة بين العراق والكويت فيما يتعلق بالسودان

إن لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين
العراق والكويت ،

وقد نظرت في الرسائل الواردة من السودان بموجب المادة ٥٠ من ميثاق الأمم
المتحدة ،

وإذ تشير إلى قرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) المؤرخ في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠ الذي
قرر فيه المجلس فرض جزاءات وفقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، وإلى
قرارات مجلس الأمن ٦٦٠ (١٩٩٠) المؤرخ في ٣ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، و ٦٦٣ (١٩٩٠) المؤرخ في
٩ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، و ٦٦٤ (١٩٩٠) المؤرخ في ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، و ٦٦٥ (١٩٩٠)
المؤرخ في ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، و ٦٦٦ (١٩٩٠) المؤرخ في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ،
و ٦٦٧ (١٩٩٠) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، و ٦٦٩ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢٤ أيلول/
سبتمبر ١٩٩٠ ، و ٦٧٠ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، و ٦٧٤ (١٩٩٠)
المؤرخ في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ ،

وإذ تشير أيضا إلى أحكام المواد ٢٥ و ٤٩ و ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة ،

وإذ تلاحظ المعلومات التي قدمها السودان^(١) بشأن التدابير التي اتخذها
كيما ينفذ على الوجه التام الجزاءات المنصوص عليها في القرار ٦٦١ (١٩٩٠) وبشأن
المشاكل الاقتصادية الخاصة التي يواجهها نتيجة لتنفيذ تلك التدابير ،

وقد نظرت في المعلومات المقدمة من السودان ،

وإذ تعرب عن قلقها إزاء المشاكل الاقتصادية الخاصة التي يواجهها السودان ،
وهو واحد من أقل البلدان نموا ، نتيجة لقطع علاقاته الاقتصادية مع العراق والكويت

المحتل كما اقتضى قرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) ، وهي مشاكل صعبة بوجه خاص من حيث الخسائر التجارية والمالية التي تكبدها السودان ، فضلا عن التكاليف المرتبطة بإعادة العمال السودانيين من العراق والكويت الى الوطن وإعادة تأهيلهم ،

وإذ تسلم بأن من شأن استمرار السودان ، وكذلك الدول الأخرى ، في تنفيذها الكامل لقرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) أن يدعم التدابير المتخذة لضمان الامتثال للفقرة ٢ من ذلك القرار ولاستعادة سلطة الحكومة الشرعية للكويت ،

١ - تشني على حكومة السودان للتدابير التي اتخذتها للامتثال للقرار ٦٦١ (١٩٩٠) ؛

٢ - تسلم بالحاجة الملحة لمساعدة السودان على التغلب على مشاكله الاقتصادية الخاصة الناجمة عن قطع علاقاته الاقتصادية مع العراق والكويت المحتل كما اقتضى قرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) ، ولا سيما الخسائر الناشئة عن عدم تسليم المنتجات العراقية إلى السودان وتوقف التدفقات الرأسمالية من الكويت ، وغير ذلك من الخسائر التجارية والمالية ، بالإضافة الى التكاليف المرتبطة بإعادة العمال السودانيين من العراق والكويت الى الوطن وإعادة تأهيلهم ؛

٣ - تناشد جميع الدول أن تقدم على سبيل الاستعجال مساعدات فورية تقنية ومالية ومادية الى السودان لتخفيف الأثر الضار الذي لحق باقتصاده نتيجة لقيام السودان بتطبيق الجزاءات ضد العراق عملا بقرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) ؛

٤ - تدعو هيئات منظومة الأمم المتحدة المختصة ووكالاتها المتخصصة ، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية الإقليمية ، الى استعراض برامجها لتقديم المساعدة الى السودان بهدف تخفيف مشاكله الاقتصادية الخاصة الناجمة عن تطبيق الجزاءات ضد العراق عملا بقرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) ؛

٥ - تطلب الى الأمين العام أن يسعى ، بانتظام ، الى الحصول على معلومات من الدول والهيئات والوكالات المعنية في منظومة الأمم المتحدة بشأن الإجراءات المتخذة للتخفيف من المشاكل الاقتصادية الخاصة التي يواجهها السودان ، وأن يقدم تقريراً في هذا الشأن الى مجلس الأمن .

الضميمة

مذكرة عن الآثار الاقتصادية والمالية الضارة
بالسودان والناجمة عن أزمة الخليج
(١)

[الامل : بالإنكليزية]

واجهت السودان حالة اقتصادية متدهورة خلال السنوات القليلة الماضية نتيجة لتكرار الجفاف والنقص في سقوط الأمطار وتدفق اللاجئين والمشردين فضلا عن النزاع المسلح في الجزء الجنوبي من البلد .

وبالرغم من جميع الجهود التي تبذلها الحكومة للتخفيف من حدة الحالة باعتماد اصلاحات اقتصادية صارمة ، فقد تفاقمّت الحالة الاقتصادية مؤخرا بسبب أزمة الخليج التي أحدثت آثارا اقتصادية ومالية مباشرة وغير مباشرة ضارة بالاقتصاد السوداني .

وفيما يلي مخطط موجز للآثار المباشرة وغير المباشرة :

بملايين دولارات
الولايات المتحدة

(الف) الآثار المباشرة :

١ - تسبب أزمة الخليج مشاكل حادة للاقتصاد السوداني . وبدأ بالفعل الإحساس بآثار هذه المشاكل ألا وهي الزيادة الحادة في أسعار النفط . وبالأسعار الحالية للنفط التي تبلغ ٤٠ دولارا للبرميل ، سيضطر البلد إلى دفع مبلغ إضافي قدره ٢٠٠ مليون دولار

٢٠٠

٢ - أما عن القمح الذي كان يمكن شراؤه بسعر موات جدا (١٣٠ دولارا للطن) من المملكة العربية السعودية ، سيخسر البلد ٦٠ مليوناً من الدولارات ، أي إمدادات ٩ أشهر وقدرها ٤٥٠ طناً

٦٠

بملايين دولارات
الولايات المتحدة

(الف) الاثر المباشر (تابع):

٣ - وثمة نتيجة مباشرة أخرى للآزمة وهي تجميد البروتوكول التجاري المبرم مع العراق وتوقع تأخير تنفيذ البروتوكول التجاري المبرم مع الأردن ؛ وحجم البروتوكولين هو ١٠٠ مليون دولار

١٠٠

٤ - ويتوقع أيضا أن تنكمش حواصل التصدير انكمشا كبيرا نظرا لأن دول الخليج قد أصبحت مؤخرا سوقا هامة لبعض سلع تصديرنا التقليدية . ويتوقع الآن أن يكون الانخفاض في الإيرادات من هذه الصادرات على النحو التالي :

٧٠	(أ) الماشية
٢٠	(ب) الخضروات والفواكه
١٥	(ج) السمسم
٧٠	(د) السرغوم

١٧٥

٥ - والمجال الثاني حيث يتوقع أن يعاني الاقتصاد هو التحويلات من العمال السودانيين في الخليج الذين كانوا في العادة مصدرا رئيسيا لتمويل الواردات . ويتوقع أن تنخفض الإيرادات من هذا المصدر بحوالي ٣٠ في المائة نتيجة لجو عدم التيقن الذي خلقتة الآزمة . وعلاوة على ذلك ، فقد الذين عادوا إلى الوطن وظائفهم وممتلكاتهم ويحتمل أيضا مدخراتهم ؛ وقد بدأوا فعلا في ممارسة ضغط إضافي على مواردنا وخدماتنا الهزيلات . وتبلغ الخسارة من التحويلات بالإضافة إلى النفقات على العائدين ٣٠٠ مليون دولار

٣٠٠

بملايين دولارات
الولايات المتحدة(الف) الآثر المباشر (تابع):

٦ - والمعمونة المقدمة للمشاريع من الصندوق الكويتي ومن الصندوق العربي قد توقفت لأسباب عملية . وتقدر المسحوبات من هاتين المؤسستين بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار أثناء السنة المالية ١٩٩٠/١٩٩١ . وكانت هذه المبالغ تخص لتمويل المشاريع الحيوية التي كانت توجد حاجة ماسة إليها والتي كانت أهدافها الأساسية هي زيادة إنتاج السلع الأساسية والقضاء على أوجه الاختناق الخطيرة في الهياكل الأساسية

٢٠٠

٧ - وتقدر الزيادة العامة في أجور الشحن والتأمين بمبلغ ٢٠ مليون من الدولارات

٢٠

٨ - وتقدر الزيادات المتوقعة في صادرات البلدان الصناعية بسبب ارتفاع أسعار النفط بمبلغ ١٣٠ مليون من الدولارات

١٣٠

ويقدر مجموع الآثار المالية المعاكسة المباشرة لازمة الخليج على الحساب الخارجي للسودان بمبلغ

١ ١٨٥

(باء) الآثر غير المباشر :

لازمة الخليج أثر غير مباشر أيضا على الميزانية العامة للبلد وعلى أداء اقتصاده ككل . ويتوقع أن تصل الاعانات المقدمة للبنزين والقمح والأدوية إلى ٤ بلايين جنيه سوداني (حوالي بليون من دولارات الولايات المتحدة) . وسيترتب على هذا زيادة الاقتراض من النظام المصرفي ومن ثم سيسبب زيادة في العرض من النقود . وستؤدي هذه التدابير إلى ارتفاع معدل التضخم بجميع عواقبه المعاكسة بالنسبة للحوافز المقدمة إلى المنتجين وأداء الاقتصاد على الصعيد الكلي .

المرفق الثامن

توصية لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠)
بشأن الحالة بين العراق والكويت فيما يتعلق بأوروغواي

إن لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين
العراق والكويت ،

وقد نظرت في الرسائل الواردة من أوروغواي بموجب المادة ٥٠ من ميثاق الأمم
المتحدة ،

وإذ تشير إلى قرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) المؤرخ في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠ الذي
قرر فيه المجلس فرض جزاءات وفقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، وإلى قرارات
مجلس الأمن ٦٦٠ (١٩٩٠) المؤرخ في ٣ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، و ٦٦٣ (١٩٩٠) المؤرخ في ٩ آب/
أغسطس ١٩٩٠ ، و ٦٦٤ (١٩٩٠) المؤرخ في ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، و ٦٦٥ (١٩٩٠) المؤرخ في
٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، و ٦٦٦ (١٩٩٠) المؤرخ في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، و ٦٦٧ (١٩٩٠)
المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، و ٦٦٩ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ،
و ٦٧٠ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، و ٦٧٤ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢٩ تشرين
الاول/أكتوبر ١٩٩٠ ،

وإذ تشير أيضا إلى أحكام المواد ٢٥ و ٤٩ و ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة ،

وإذ تلاحظ المعلومات التي قدمتها أوروغواي^(١) بشأن التدابير التي اتخذتها
كيما تنفذ تنفيذا كاملا الجزاءات المنصوص عليها في القرار ٦٦١ (١٩٩٠) ، وبشأن
المشاكل الاقتصادية الخاصة التي تواجهها نتيجة لتنفيذ تلك التدابير ،

وقد استمعت إلى ممثل أوروغواي ،

وإذ تعرب عن قلقها إزاء المشاكل الاقتصادية الخاصة التي تواجهها أوروغواي
نتيجة لقطع علاقاتها الاقتصادية مع العراق والكويت المحتل كما اقتضى قرار مجلس الأمن
٦٦١ (١٩٩٠) ، وهي مشاكل معقدة بوجه خاص من حيث خسائرها التجارية والاقتصادية .

وإذ تسلم بأن من شأن استمرار أوروغواي ، وكذلك الدول الأخرى ، في تنفيذها الكامل لقرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) أن يدعم التدابير المتخذة لضمان الامتثال للفقرة ٣ من ذلك القرار ولاستعادة سلطة الحكومة الشرعية للكويت ،

١ - تشني على حكومة أوروغواي للتدابير التي اتخذتها للامتثال للقرار ٦٦١ (١٩٩٠) ؛

٢ - تسلم بالحاجة الملحة لمساعدة أوروغواي على التغلب على مشاكلها الاقتصادية الخاصة الناجمة عن قطع علاقاتها الاقتصادية مع العراق والكويت المحتل كما اقتضى قرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) ، ولإسيما الخسائر الناشئة عن عدم تسليم منتجات أوروغواي إلى العراق والكويت ؛

٣ - تنشأ جميع الدول أن تقدم على سبيل الاستعجال مساعدات مناسبة إلى أوروغواي لتخفيف الأثر الضار الذي لحق باقتصادها نتيجة لقيام أوروغواي بتطبيق الجزاءات ضد العراق عملاً بقرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) ؛

٤ - تدعو هيئات منظومة الأمم المتحدة المختصة ووكالاتها المتخصصة ، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية الإقليمية ، إلى استعراض برامجها لتقديم المساعدة إلى أوروغواي بهدف تخفيف مشاكلها الاقتصادية الخاصة الناجمة عن تطبيق الجزاءات ضد العراق عملاً بقرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) ؛

٥ - تطلب إلى الأمين العام أن يسعى ، بانتظام ، إلى الحصول على معلومات من الدول والهيئات والوكالات المعنية في منظومة الأمم المتحدة بشأن الإجراءات المتخذة لتخفيف من المشاكل الاقتصادية الخاصة التي تواجهها أوروغواي ، وأن يقدم تقريراً في هذا الشأن إلى مجلس الأمن .

الضميمة الاولى

رسالة مؤرخة في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ وموجهة
الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لاوروغواي
لدى الأمم المتحدة ^(١)

[الاصل : بالاسبانية]

بناء على تعليمات من حكومتي ، أتشرف بأن أكتب لسعادتكم بشأن تطبيق أحكام المادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة على أوروغواي نظرا للمصعوبات الاقتصادية التي يواجهها بلدي نتيجة لتنفيذ التدابير المتخذة ضد العراق وفقا لقرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) .

إن أوروغواي بلد ذو تقاليد تشريعية عريقة ويحترم القرارات التي تتخذها أجهزة الأمم المتحدة ، وقد اتخذت حكومة أوروغواي الخطوات اللازمة لتمكين سلطاتها ومواطنيها من احترام الحظر المفروض على العراق وفقا لأحكام القرار سالف الذكر .

بيد أن لتنفيذ هذا الحظر عواقب سلبية هامة بالنسبة لمصالحه الوطنية ، إذ يزداد من شدة التدهور الاقتصادي الذي ما يرح بلد نام يتعرض له بالتدريج منذ عدة سنوات .

إن التبادل التجاري بين أوروغواي والعراق قد عاد في الواقع بفوائد كبيرة على اقتصادنا لأن الموازين التجارية كانت لصالح أوروغواي على طول الخط . وقد لا يبدو حجم التجارة كبيرا بالقيمة المطلقة ، ولكن في إطار اقتصادنا الوطني يمثل مبالغ ذات شأن ، إذا وضعنا في الاعتبار أن هذا الاقتصاد يعتمد الى حد كبير على الصادرات وأنه يواجه أزمة اقتصادية عويمة منذ عدة سنوات .

إن وقف هذه التجارة يلحق ضررا خطيرا بمصالحنا إذ كان علينا إلغاء أوامر التصدير التي جرى الاتفاق عليها فعلا وكذلك وقف المفاوضات الجارية .

وترجع هذه المواقف السالبة بمففة خاصة على اقتصاد أوروغواي الى وقف صادرات لحم الضأن لأن هذا الناتج له أهمية خاصة للاقتصاد ، نظرا للحالة الراهنة لقطاعات الانتاج والتصدير في أوروغواي .

ولهذه الاسباب أتوجه الى مجلس الأمن باسم حكومتي ، واستنادا الى الحق الممنوح في المادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة ، بغية الشروع في مشاورات مع المجلس بهدف حل هذه المشاكل التي تواجهها أوروغواي نتيجة لتنفيذ القرار ٦٦ (١٩٩٠) .

الضيفة الثانية

مذكرة بشأن بيان أوروغواي أمام الفريق العامل التابع
للجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦ (١٩٩٠)
بشأن الحالة بين العراق والكويت (١)

[الاصل : بالانكليزية]

إن أوروغواي بلد صغير له تقليد قديم ورامخ تماما فيما يتعلق بتنفيذ التزاماته الدولية بوصفها جزءا من تعهده بتعزيز القانون الدولي . ولذلك امتثل على الفور بالجزاءات المفروضة بمقتضى القرار ٦٦ (١٩٩٠) وغيره من القرارات ومن التشريعات المحلية الضرورية لتنفيذ الحظر ضد العراق . واتخذ هذا العمل دون تردد ، وذلك على الرغم من نتائجه الخطيرة والفورية والمباشرة على اقتصاد البلد .

وتلك نتائج سلبية بمففة خاصة نظرا لحالة اقتصاد أوروغواي الراهنة واحتمالاتها .

الحالة الاقتصادية في أوروغواي

يعتمد اقتصاد بلدي الآن ، مثلما كان يعتمد دائما في الماضي ، بدرجة كبيرة على عوامل خارجية . ومرد ذلك بمففة أساسية الى القيود المفروضة على سوقنا المحلي بالإضافة الى حاجتنا الى استيراد دعامتين أساسيتين من أجل تنميتنا الاقتصادية هما : السلع الرأسمالية والنفط . وهكذا ، وبغية تمويل تنميتنا يتعين علينا أن نوسع صادراتنا .

إن أوروغواي بلد يعتمد بمففة أساسية على الزراعة والصناعة القائمة على الزراعة . ونعتمد بدرجة كبيرة على تصدير سلعنا الزراعية . الأساسية وفي ظل ظروف سوق حرة عادية تسمح لنا مواردنا الطبيعية والبشرية بتحقيق نتائج حسنة . بيد أن ، الممارسات التمييزية في الأسواق الدولية وظهور ظروف استثنائية خارجة عن نطاق مراقبتنا يمكن أن تلحق الضرر بأفضل الجهود التي نبذلها وأن تبرز ضعف أوروغواي إزاء العوامل الخارجية .

وبغية التصدي لتلك المخاطر تعين علينا التنويع وإيجاد أسواق جديدة . ومن نتائج ذلك المسمى أن أصبحت بلدان الشرق الأوسط والبلدان الواقعة على الخليج الفارسي ، لاسيما العراق ، شركاء تجاريين لهم أهمية .

وأصبحت حاجتنا الدائمة الى زيادة صادراتنا أكثر إلحاحا نتيجة لدينا الخارجي وتسميمنا على ألا نتأخر في تسديد دفعاته .

ومما تجدر الإشارة اليه أنه يتعين علينا أن نتمدى لهذه التحديات جميعها في سياق ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة .

وبما أن أوروغواي اختار نمودجا اقتصاديا يستند الى اقتصاد مفتوح ، انشغل بسياسة تنطوي على إجراء تكيف هيكلي يتسم بأهمية كبيرة وعلى سبيل المثال الحد من تدخل الدولة وتخفيض إنفاقها واعتماد تدابير موجهة نحو تقليص التضخم ، ولهذه الأمور جميعا تكلفة اجتماعية وسياسية باهظة .

وبالنظر الى هذه الحالة ، ليس عسيرا فهم الآثار الخطيرة في اقتصاد أوروغواي المترتبة على أزمة الخليج . وليس عجيبا أن تُفرد المنظمات الدولية الرئيسية التي تتناول المشاكل الاقتصادية والمالية العالمية والاقليمية -- وعلى سبيل المثال البنك الدولي ومنظمة "النظام الاقتصادي لأمريكا اللاتينية" -- أوروغواي بوصفها بلدا من أكثر البلدان تأثرا بأزمة النفط الراهنة .

ويستورد أوروغواي ١٠٠ في المائة من متطلباته من الوقود ويستخدمها بمفصلة أساسية في نقل السلع وتوليد الكهرباء . ولذلك ، جاء أول أثر للأزمة في شكل ارتفاع حاد مفاجئ في سعر وارداته . لقد ارتفعت تكلفة واردات أوروغواي من النفط في عام ١٩٩٠ بنسبة زهاء ٤٢ مليون دولار ، أو ما يكافئ نسبة ٣ في المائة من جميع الواردات المقدرة لعام ١٩٩٠ . وليست تقديرات عام ١٩٩١ بأفضل من ذلك بل إنها تعتمد الى حد كبير على تطورات الأزمة في المستقبل . وعلى أية حال ، ربما تكافئ النفقات الإضافية للعام المقبل نسبة ١ في المائة من الناتج القومي الإجمالي .

ومما تكون هذه الحالة المشؤومة إطارا لفهم الأثر السلبي جدا المترتب على تطبيق الجزاءات المفروضة على العراق التي أقرها مجلس الأمن وتراعيها أوروغواي على النحو الواجب .

آثار الحظر الذي فرضه مجلس الأمن

منذ عدة سنوات ، حاول القطاع الخاص في أوروغواي ، بدعم رسمي ، أن يخترق أسواق الشرق الأوسط ، لاسيما العراق ، وبدأ في إحراز النجاح بصورة متزايدة بقدر ما يتعلق الأمر بشروط الحجم والأسعار والدفعات .

وعبر السنين القليلة الماضية أصبح العراق مشتر له أهمية كبيرة بالنسبة لشراء لحم البقر والضأن والأرز . وبقدر ما يتعلق الأمر بلحم الضأن أصبح العراق المستورد الرئيسي له من أوروغواي إذ زادت وارداته من ٢٠٠٠ طن إلى ما يربو على ١٥٠٠٠ طن في عام ١٩٨٩ . أي بزيادة قدرها ٢٩ في المائة من إجمالي صادرات لحم الضأن . وتقدر قيمة الخسائر الفورية التي أصغر عنها النزاع بمبلغ ٢٢ مليون دولار . وبما أن بالمستطاع افتراض فقدان السوق كله بسبب هذه الحالة ، على الأقل في المستقبل المنظور ، قد يقترب الرقم الفعلي من ٢٤ مليون دولار خلال الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩١ . ويكافئ هذا المبلغ نسبة ١ في المائة من إجمالي صادرات عام ١٩٩٠ أو نسبة ٢ في المائة من إجمالي الصادرات المقدرة لعام ١٩٩١ .

وواجهت الجهود المبذولة حتى الآن للاستعاضة عن هذا السوق صعوبات كثيرة على الرغم من الجهود الشئانية المكثفة ، وذلك نتيجة للعقبات المعروفة جيدا في الأسواق الدولية . ونظرا للنتيجة المخيبة للآمال التي أسفرت عنها جولة أوروغواي التي عقدتها مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ، لاسيما فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية ، لا تدعو الاحتمالات إلى التشجيع .

بيد أن الأثر على اقتصاد البلد يزداد تشبيها بتلك الأرقام البسيطة فيما يبدو . أولا ، تعد تلك المشتريات الكثيرة مدخلات هامة جدا في معادلة إدارة الرصيد . وثانيا ، تعتمد صناعة الضأن إلى حد كبير على تلك الصادرات وكنتيمة مباشرة لعدم القدرة على البيع إلى العراق ، وصلت شركات خاصة إلى حافة الإفلاس وأجبرت على تسريح ما يقرب من ٥٠ في المائة من قوة عملها . وبما أن هذه الصناعة هي العمود الفقري للاقتصاد لمجالات معينة في البلد . تكمن في نتائجها الاجتماعية والاقتصادية ذات الملة احتمالات مشؤومة بالنسبة لتلك المجالات بسبب أثرها المضاعف ومن ثم على الاقتصاد بأسره .

وبإيجاز ، يعني مجرد استمرار هذه الحالة وهذا أمر محتمل جدا أن أوروغواي سوف يفقد ٥٣,٨ مليون دولار من ميزانته التجاري في عام ١٩٩٠ و ١١٢ مليون دولار في عام

١٩٩١ . ويكافئ هذا الرقم الأخير نسبة ١,٣ في المائة من الناتج القومي الإجمالي أو نسبة ٥ في المائة من الصادرات المقدرة لهذا العام .

وتتربط على هذه الخسارة في الدخل آثار سلبية واضحة في قدرة أوروغواي على الادخار والاستثمار والاستيراد ، وبعبارة أشمل في قدرته على النمو الاقتصادي ، ومعدل البطالة فيه ومستويات الأسعار .

وختاماً ، فإن الضرر الذي سوف يلحق باقتصاد أوروغواي خطير جداً من حيث النوع والكم على حد سواء .

وفي رأينا أن هذه الحالة برمتها مشمولة على نحو واضح بأحكام المادة ٥٠ ، من ميثاق الأمم المتحدة أي أن هناك مشكلة اقتصادية خاصة ناشئة عن تنفيذ الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن .

المرفق التاسع

توصية لجنة مجلس الامن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠)
بشأن الحالة بين العراق والكويت فيما يتعلق بفيت نام

إن لجنة مجلس الامن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين
العراق والكويت ،

وقد نظرت في الرسائل الواردة من جمهورية فيت نام الاشتراكية بموجب المادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة ،

وإذ تشير إلى قرار مجلس الامن ٦٦١ (١٩٩٠) المؤرخ في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠ الذي قرر فيه المجلس فرض جزاءات وفقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، وإلى قرارات مجلس الامن ٦٦٠ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، و ٦٦٢ (١٩٩٠) المؤرخ في ٩ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، و ٦٦٤ (١٩٩٠) المؤرخ في ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، و ٦٦٥ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، و ٦٦٦ (١٩٩٠) المؤرخ في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، و ٦٦٧ (١٩٩٠) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، و ٦٦٩ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، و ٦٧٠ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، و ٦٧٤ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢٩ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٩٠ ،

وإذ تشير أيضا إلى أحكام المواد ٢٥ و ٤٩ و ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة ،

وإذ تلاحظ المعلومات التي قدمتها فيت نام^(١) بشأن التدابير التي اتخذتها كيما تنفذ تنفيذا كاملا الجزاءات المنصوص عليها في القرار ٦٦١ (١٩٩٠) ، وبشأن المشاكل الاقتصادية الخاصة التي تواجهها نتيجة لتنفيذ تلك التدابير ،

وقد استمعت إلى ممثل فيت نام ،

وإذ تعرب عن قلقها إزاء المشاكل الاقتصادية الخاصة التي تواجهها فيت نام نتيجة لقطع علاقاتها الاقتصادية مع العراق والكويت المحتل كما اقتضى قرار مجلس الامن ٦٦١ (١٩٩٠) ، وهي مشاكل معقدة بوجه خاص من حيث خسائرها التجارية والمالية ،

(١) S/21696 و S/21810 و S/21821 و S/AC.25/1990/16 و S/22004 .

وإذ تسلم بأن من شأن استمرار فييت نام ، وكذلك الدول الأخرى ، في تنفيذها الكامل لقرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) أن يدعم التدابير المتخذة لضمان الامتثال للفقرة ٢ من ذلك القرار واستعادة سلطة الحكومة الشرعية للكويت ،

١ - تشني على حكومة جمهورية فييت نام الاشتراكية للتدابير التي اتخذتها للامتثال للقرار ٦٦١ (١٩٩٠) ؛

٢ - تسلم بالحاجة الملحة لمساعدة فييت نام على التغلب على مشاكلها الاقتصادية الخاصة الناجمة عن قطع علاقاتها الاقتصادية مع العراق والكويت المحتل كما اقتضى قرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) ، ولإسيما الخسائر الناشئة عن عدم تسليم المنتجات الفيتنامية إلى العراق وغيرها من الخسائر التجارية والمالية ؛

٣ - تناشد جميع الدول أن تقدم على سبيل الاستعجال مساعدات فورية تقنية ومالية ومادية إلى فييت نام لتخفيف الأثر الضار الذي لحق باقتصادها نتيجة لقيام فييت نام بتطبيق الجزاءات ضد العراق عملاً بقرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) ؛

٤ - تدعو هيئات منظومة الأمم المتحدة المختصة ووكالاتها المتخصصة ، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية الإقليمية ، إلى استعراض برامج مساعداتها مع فييت نام بهدف تقديم المساعدة إليها لتخفيف مشاكلها الاقتصادية الخاصة الناجمة عن تطبيق الجزاءات ضد العراق عملاً بقرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) ؛

٥ - تطلب إلى الأمين العام أن يسعى ، بانتظام ، إلى الحصول على معلومات من الدول والهيئات والوكالات المعنية في منظومة الأمم المتحدة بشأن الإجراءات المتخذة للتخفيف من المشاكل الاقتصادية الخاصة التي تواجهها فييت نام ، وأن يقدم تقريراً في هذا الشأن إلى مجلس الأمن .

الضميمة

مذكرة عن الاثر الاقتصادي والتجاري والمالي الناجم
بالنسبة لغيبت نام عن القيود المفروضة على
العلاقات الاقتصادية مع العراق والكويت^(١)

[الاصل : بالانكليزية]

باعتبار فيبت نام بلدا ناميا تعرض اقتصاده للدمار خلال سنوات طويلة من الحرب ، فإن تقيده بتنفيذ قرار مجلس الامن ٦٦١ (١٩٩٠) نجم عنه اثر فوري وخطير بالنسبة لاقتصاد فيبت نام الضعيف ، وخاصة في وقت بدأت فيه فيبت نام عملية تجديد بقصد تحويل اقتصادها من نظام إدارة بيروقراطية ومركزية قائم على إعانات الدعم من الدولة ، ليصبح اقتصادا قائما على إنتاج السلع الاساسية ، وفي وقت شرعت فيه فيبت نام في تنفيذ خطة إعادة الطوعية للاجئين الفيتناميين إلى الوطن .

وفيما يلي بعض الخسائر التي لحقت باقتصاد فيبت نام نتيجة تقيدها بتنفيذ قرار مجلس الامن ٦٦١ (١٩٩٠) :

(بدولارات الولايات
المتحدة)

الف - الاضرار المباشرة

١ - الخسائر في الصادرات إلى العراق

- (أ) بضائع تم شحنها ولكن لا يمكنها الوصول إلى العراق ٥٠٠ ٠٠٠
- (ب) بضائع مقرر تسليمها بموجب عقود موقعة فعلا ، ولكن يتوجب الآن إلغاؤها ٦ ٥٠٠ ٠٠٠
- (ج) قيمة العقود الجاهزة للتوقيع مع العراق ، ولكن يتعين الآن ترك النظر عنها ٣ ٥٠٠ ٠٠٠

(١) S/22004 ، المرفق .

(بدولارات الولايات
المتحدة)

- ٢ - الخسارة الإجمالية التي لحقت بحكومة فييت نام
نتيجة الإلغاء المفاجئ لعقود ١٦ ٣٠٥ من العمال
الفيتناميين العاملين بالعراق
١١٢ ٦٠٢ ٢٩٠
- ٣ - قيمة العقود الموقعة فعلا مع العراق بالنسبة
لـ ١٠ ٠٠٠ آخرين من العمال الفيتناميين للعمل
بالعراق ، وهي معلقة حاليا
٥٣ ٠٨٠ ٠٠٠
- ٤ - القيمة الإجمالية للقروض والائتمانات التي قدمتها
الكويت لفيت نام لإقامة مشروع للري ومشاريع أخرى
في مناطق المرتفعات الوسطى من فييت نام . وقد
أوقف هذا كله حاليا
٣٠ ٠٠٠ ٠٠٠
- باء - الآثر غير المباشر
- ١ - التكاليف المحلية الإجمالية في فييت نام المتكبدة
بسبب عودة ١٦ ٣٠٥ من العمال الفيتناميين (تكاليف
من ناحية بدلات الاستقرار وترتيبات العمالة وإعادة
التدريب المهني .. إلخ)
٨ ٥٢٨ ٦٠٠
- ٢ - تكاليف إضافية عن واردات النفط حتى نهاية عام
١٩٩٠ نظرا للزيادة في أسعار النفط
١٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠
- ٣ - تكاليف إضافية متكبدة عن الواردات من الأسمدة
الكيميائية
١٢ ٥٠٠ ٠٠٠
- ٤ - تكاليف إضافية متكبدة عن الواردات من المواد
الكيميائية المختلفة واللدائن والحديد .. الخ
(بشكل تقريبي)
المجموع
٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠
٣٧٧ ٢١٠ ٨٩٠

٥ - الاثار الاخرى على اقتصاد البلاد مما لا سبيل إلى تقديره بعد :

(١) زيادة تكاليف النقل بالنسبة :

١١ ٧٠ في المائة للنقل البري ؛

١٢ ١٣ في المائة للنقل بالسكك الحديدية ؛

١٣ ٣٠ في المائة للنقل البحري ؛

(ب) تكاليف إنتاج إضافية لاستخراج الفحم (بزيادة مقدرة من ٨٠ ٠٠٠ دونغ فييتنامي إلى ١٢٠ ٠٠٠ دونغ للطن الواحد) ؛

(ج) تكاليف إنتاج إضافية لتوليد الطاقة الكهربائية (بزيادة من ١٦٧ دونغ/كيلووات ساعة إلى ٢١٣ دونغ)

إن الاثر الشامل الناجم عن أزمة الخليج بالنسبة لاقتصاد في مرحلة انتقال كالاقتصاد فييت نام أثر مدمر للغاية ، لا من ناحية الاثار المعاكسة التي حلت بجهود وخطط البلاد في مجال التنمية الاجتماعية - الاقتصادية ولكن أيضا من ناحية الاثار التي تلحق بالظروف المعيشية الراهنة لاهلها .

وفي هذا الإطار تلتزم فييت نام المساعدة من الامم المتحدة والوكالات الدولية للتغلب على تلك الصعوبات .

المرفق العاشر

توصية لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠)
بشأن الحالة بين العراق والكويت فيما يتعلق ببنغلاديش

إن لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين
العراق والكويت ،

وقد نظرت في الرسائل الواردة من بنغلاديش بموجب المادة ٥٠ من ميثاق الأمم
المتحدة ،

وإذ تشير إلى قرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) المؤرخ في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠ الذي
قرر فيه المجلس فرض جزاءات وفقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، وإلى قرارات
مجلس الأمن ٦٦٠ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، و ٦٦٣ (١٩٩٠) المؤرخ في ٩ آب/
أغسطس ١٩٩٠ ، و ٦٦٤ (١٩٩٠) المؤرخ في ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، و ٦٦٥ (١٩٩٠) المؤرخ في
٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، و ٦٦٦ (١٩٩٠) المؤرخ في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، و ٦٦٧ (١٩٩٠)
المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، و ٦٦٩ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ،
و ٦٧٠ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، و ٦٧٤ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢٩ تشرين
الاول/أكتوبر ١٩٩٠ ،

وإذ تشير أيضا إلى أحكام المواد ٢٥ و ٤٩ و ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة ،

وإذ تلاحظ المعلومات التي قدمتها بنغلاديش^(١) بشأن التدابير التي اتخذتها
كيما تنفذ تنفيذا كاملا الجزاءات المنصوص عليها في القرار ٦٦١ (١٩٩٠) ، وبشأن
المشاكل الاقتصادية الخاصة التي تواجهها نتيجة لتنفيذ تلك التدابير ،

وقد استمعت إلى ممثل بنغلاديش ،

وإذ تعرب عن قلقها إزاء المشاكل الاقتصادية الخاصة التي تواجهها بنغلاديش ،
وهي إحدى أقل البلدان نموا ، نتيجة لقطع علاقاتها الاقتصادية مع العراق والكويت

المحتل كما اقتضى قرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) ، وهي مشاكل معبة بوجه خاص من حيث الخسائر التجارية والمالية التي تكبدتها بنغلاديش ، فضلا عن التكاليف المرتبطة بإعادة العمال البنغلاديشيين من الكويت والعراق الى وطنهم وتأهيلهم ،

وإذ تسلم بأن من شأن استمرار بنغلاديش ، وكذلك الدول الأخرى ، في تنفيذها الكامل لقرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) أن يدعم التدابير المتخذة لضمان الامتثال للفقرة ٢ من ذلك القرار ولاستعادة سلطة الحكومة الشرعية للكويت ،

١ - تشني على حكومة بنغلاديش للتدابير التي اتخذتها للامتثال للقرار ٦٦١ (١٩٩٠) ؛

٢ - تسلم بالحاجة الملحة لمساعدة بنغلاديش على التغلب على مشاكلها الاقتصادية الخاصة الناجمة عن قطع علاقاتها الاقتصادية مع العراق والكويت المحتل كما اقتضى قرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) ، ولاسيما الخسائر الناشئة عن عدم تسليم المنتجات البنغلاديشية الى العراق والكويت ، فضلا عن التكاليف المرتبطة بإعادة العمال البنغلاديشيين من الكويت والعراق الى وطنهم وتأهيلهم ؛

٣ - تناشد جميع الدول أن تقدم على سبيل الاستعجال مساعدات فورية تقنية ومالية ومادية الى بنغلاديش لتخفيف الأثر الضار الذي لحق باقتصادها نتيجة لقيام بنغلاديش بتطبيق الجزاءات ضد العراق عملا بقرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) ؛

٤ - تدعو هيئات منظومة الأمم المتحدة المختصة ووكالاتها المتخصصة ، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية الإقليمية ، الى استعراض برامج مساعداتها مع بنغلاديش بهدف تخفيف مشاكلها الاقتصادية الخاصة الناجمة عن تطبيق الجزاءات ضد العراق عملا بقرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) ؛

٥ - تطلب الى الأمين العام أن يسعى ، بانتظام ، الى الحصول على معلومات من الدول والهيئات والوكالات المعنية في منظومة الأمم المتحدة بشأن الإجراءات المتخذة للتخفيف من المشاكل الاقتصادية الخاصة التي تواجهها بنغلاديش ، وأن يقدم تقريراً في هذا الشأن إلى مجلس الأمن .

الضميمة

مذكرة بشأن الآثار الاقتصادية والمالية المترتبة
بالنسبة لبنغلاديش على القيود المفروضة على
العلاقات الاقتصادية مع العراق والكويت^(١)

[الأصل : بالانكليزية]

منذ صدور قرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) وبنغلاديش ملتزمة به . وكان لتنفيذ القرار نتائج فورية وضارة بالنسبة لاقتصاد بنغلاديش . وتفسر هذه المذكرة الخسائر الاقتصادية التي ستواجهها بنغلاديش نتيجة لفرض جزاءات على العراق والكويت . فقد تسببت الجزاءات في إلحاق أضرار بالغة بالجهود الاقتصادية والانمائية لبنغلاديش وتتجلى العواقب الوخيمة ، في أحد أشكالها ، في المجالات التالية :

(١) تكاليف إعادة البنغلاديشيين المشردين من العراق والكويت الى وطنهم وإعادة تأهيلهم ؛

(ب) خسران التحويلات المالية ؛

(ج) زيادة أسعار النفط ؛

(د) خسران الصادرات ؛

(هـ) خسران المعونة .

١ - إعادة البنغلاديشيين الى وطنهم وإعادة تأهيلهم

تشير التقديرات الى أن عدد البنغلاديشيين الذين كانوا يعملون في الكويت والعراق يبلغ ١٠٠ ٠٠٠ . وبنغلاديش ملتزمة بتحمل عبء إعادتهم الى وطنهم . وتقف تكاليف تلك العملية بحوالي ٢٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ، وهو تقدير

(١) S/21856 ، المرفق .

مؤقت . والبنغلاديشيون المنقطع بهم يجري نقلهم جوا من الاردن وتركيا والمملكة العربية السعودية . وبالإضافة الى هذه التكاليف والى خسران التحويلات المالية ، سيعتبر على الحكومة إنفاق مبالغ ضخمة لإعادة تأهيل البنغلاديشيين العائدين . وبالنظر الى اقتصاد بنغلاديش الضعيف ، فسوف تكون مهمة إستيعابهم فيه عسيرة للغاية . إذ ستعمل على تفاقم حالة البطالة المتأزمة بالفعل في القطر ، وستحمل عبئا اجتماعيا لا يحتمل .

٢ - خسران التحويلات المالية

تسببت أزمة الخليج في توقف التحويلات المالية السنوية ، البالغة ١٦٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ، والتي كانت تأتي من البنغلاديشيين العاملين في الكويت والعراق . فقد تسببت الأحداث في نزوح عدد كبير من البنغلاديشيين من المنطقة .

٣ - زيادة أسعار النفط

أضرت بنغلاديش بأبلغ الضرر بارتفاع أسعار النفط ، نظرا لأن معظم احتياجاتها يتم الوفاء بها من الواردات الآتية من الشرق الأوسط . والتكاليف الإضافية للبتروول والنفط وزيوت التشحيم بالنسبة للاقتصاد ، بالأسعار الحالية ، ستكون مرتفعة للغاية . ومن الصعوبة بمكان حساب المبلغ بدقة ، نظرا للارتفاع المستمر في أسعار النفط .

٤ - خسران الصادرات

كان الكويت والعراق شريكين تجاريين مهمين لبنغلاديش . وميسفر الحظر المفروض عن خسارة سنوية في الصادرات الى هذين البلدين تبلغ قيمتها ١٣٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة .

٥ - خسران المعونة

تسببت الازمة في خسران معونة كويتية تبلغ ٥٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة كانت مرصودة لمشاريع مختلفة في بنغلاديش .

وفضلا عن هذه الخسارة ، فإن الأزمة وامتدادها سيمنيان بالنسبة لبنغلاديش خسارة في الإيرادات تقدر بحوالي ١٠ بلايين টাকা ، أي ما يعادل ٢٧٨ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ، وذلك في الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩١ .

الاستنتاج

إن الصدمات الخارجية الناجمة عن أزمة الخليج ستترتب عليها آثار موهنة بالنسبة لاحتمالات النمو ، وميزان المدفوعات ، ومستويات العمالة والأسعار في بنغلاديش على المدى الطويل . وما لم يتم التعويض عن هذه الخسائر ، التي قد تصل إلى ١,٥ بليون دولار ، فإن بنغلاديش ستضطر إلى تخفيض الواردات بصورة حادة . وسوف يؤثر هذا على قدرة الحكومة على مواصلة تنفيذ برنامج التكيف الهيكلي ورفع القيود عن الواردات ، وكذلك برنامجها للتنمية .

وفي هذا الإطار ، تأمل بنغلاديش في أن تنظر البلدان المانحة والأمم المتحدة والوكالات المتعددة الأطراف في أمر تقديم كل ما يمكن من مساعدة إلى بنغلاديش لتمكينها من التغلب على هذه المشاكل .

المرفق الحادي عشر

توصية لجنة مجلس الامن المنشأة بموجب القرار
٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين العراق والكويت
فيما يتعلق بسيشيل

إن لجنة مجلس الامن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين
العراق والكويت ،

وقد نظرت في الرسائل الواردة من سيشيل بموجب المادة ٥٠ من ميثاق الامم
المتحدة ،

وإن تشير الى قرار مجلس الامن ٦٦١ (١٩٩٠) المؤرخ في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠ الذي
قرر فيه المجلس فرض جزاءات وفقا للفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ، وإلى
قرارات مجلس الامن ٦٦٠ (١٩٩٠) المؤرخ في ٣ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، و ٦٦٣ (١٩٩٠) المؤرخ في
٩ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، و ٦٦٤ (١٩٩٠) المؤرخ في ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، و ٦٦٥ (١٩٩٠)
المؤرخ في ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، و ٦٦٦ (١٩٩٠) المؤرخ في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ،
و ٦٦٧ (١٩٩٠) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، و ٦٦٩ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢٤ أيلول/
سبتمبر ١٩٩٠ ، و ٦٧٠ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، و ٦٧٤ (١٩٩٠)
المؤرخ في ٢٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ ،

وإن تشير كذلك الى أحكام المواد ٢٥ و ٤٩ و ٥٠ من ميثاق الامم المتحدة ،

وإن تلاحظ المعلومات التي قدمتها سيشيل^(١) بشأن التدابير التي اتخذتها
كما تنفذ تنفيذا كاملا الجزاءات المنصوص عليها في القرار ٦٦١ (١٩٩٠) ، وبشأن
المشاكل الاقتصادية الخاصة التي تواجهها نتيجة لتنفيذ تلك التدابير ،

وقد استمعت الى ممثل سيشيل ،

وإذ تعرب عن قلقها إزاء المشاكل الاقتصادية الخاصة التي تواجهها سيشيل نتيجة لقطع علاقاتها الاقتصادية مع العراق والكويت المحتل كما اقتضى قرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) ، وهي مشاكل معقدة بوجه خاص من حيث الخسائر التجارية والمالية التي تكبدتها سيشيل ،

وإذ تسلم بأن من شأن استمرار سيشيل ، وكذلك الدول الأخرى ، في تنفيذها الكامل لقرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) أن يدعم التدابير المتخذة لضمان الامتثال للفقرة ٢ من ذلك القرار ولاستعادة سلطة الحكومة الشرعية للكويت ،

١ - تشفي على حكومة سيشيل للتدابير التي اتخذتها للامتثال للقرار ٦٦١ (١٩٩٠) ؛

٢ - تسلم بالحاجة الملحة لمساعدة سيشيل على التغلب على مشاكلها الاقتصادية الخاصة الناجمة عن قطع علاقاتها الاقتصادية مع العراق والكويت المحتل كما اقتضى قرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) ، ولاسيما الخسائر الناشئة عن عدم تسليم شحنات النفط الكويتية إلى سيشيل ، وغيرها من الخسائر التجارية والمالية التي تكبدتها سيشيل ؛

٣ - تنأشد جميع الدول أن تقدم على سبيل الاستعجال مساعدات فورية تقنية ومالية ومادية إلى سيشيل لتخفيف الأثر الضار الذي لحق باقتصادها نتيجة لقيام سيشيل بتطبيق الجزاءات ضد العراق عملاً بقرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) ؛

٤ - تدعو هيئات منظومة الأمم المتحدة المختصة ووكالاتها المتخصصة ، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية الإقليمية ، إلى استعراض برامجها لتقديم المساعدة إلى سيشيل بهدف تخفيف مشاكلها الاقتصادية الخاصة الناجمة عن تطبيق الجزاءات ضد العراق عملاً بقرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) ؛

٥ - تطلب إلى الأمين العام أن يسعى ، بانتظام ، إلى الحصول على معلومات من الدول والهيئات والوكالات المعنية في منظومة الأمم المتحدة بشأن الإجراءات المتخذة لتخفيف من المشاكل الاقتصادية الخاصة التي تواجهها سيشيل ، وأن يقدم تقريراً في هذا الشأن إلى مجلس الأمن .

الضميمة

بيان مؤرخ في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠
ومقدم من القائم بالاعمال بالنيابة لسيشيل
إلى الفريق العامل التابع للجنة مجلس الأمن
المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن
الحالة بين العراق والكويت^(١)

[الاصل : بالانكليزية]

إن سيشيل بلد نام يقع في منطقة نائية جغرافيا وغير ساحلي ومكون من عدة جزر وذو موارد محدودة ويعتمد رخاؤه الاقتصادي على أداء قطاعيه الرئيسيين : السياحة ومصادر الأسماك . ونتيجة لذلك فإن الاقتصاد سريع التأثر بدرجة كبيرة بالقوى التي تتحدد في الخارج .

ونتيجة لموقع سيشيل وهيكلها الاقتصادي وما يصحبه من اعتماد على الواردات فقد وجدت نفسها في موقف اقتصادي صعب للغاية بسبب ضم العراق للكويت وتنفيذ قرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) .

وقد امتثلت حكومة سيشيل امتثالا تاما لاحكام قرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) المؤرخ في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠ بفرض جزاءات اقتصادية على العراق .

وكان لمراعاة سيشيل لنظام الجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة ضد العراق عواقب معاكسة هامة بالنسبة لاقتصاد سيشيل . وقد حدثت معاناة فورية من بعض هذه الآثار بينما ستتضح بعض الآثار الضارة في الفترة المقبلة بسبب تأخرها في الظهور زمنيا .

وكما يلتزم هذا التقييم الموجز التمهيدي أن يوضح ، فإن حالة سيشيل تستحق مساعدة مالية من المجتمع الدولي طوال الفترة التي يظل فيها قرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) نافذ المفعول .

(١) S/22023 ، المرفق .

وكان التأثير الفوري للآزمة السياسية في الخليج هو الزيادة الحادة في أسعار وقود الطائرات وأقساط التأمين مما ولد بدوره ارتفاعا في هيكل تكاليف صناعة السياحة ، وهي دعامة الاقتصاد . كما تعرضت للاضطراب عملية إعادة تصدير النفط التي تتم في معظمها كمبيعات لزيوت وقود السفن إلى أسطول سيد سمك التن المحلي وإلى حد أقل للطائرات العابرة . وتباطأت عملية إعادة تصدير النفط المربحة وصحب ذلك تناقص هامش النقد الاجنبي الذي كان يمول إلى حد كبير الاستهلاك المحلي من منتجات النفط في السنوات الاخيرة .

وبالرغم من أنه قد يعترض على ذلك بأنه توجد فائدة غير متوقعة لإعادة تصدير النفط ولكن هذا أمر خاطئ .

وبسبب الآزمة فإن أية زيادة في تكاليف زيت تموين السفن قابلتها الحفاظ على رسوم تراخيص منخفضة جدا لمائتي الأسماك الاجانب ، وعلى سبيل المثال ، ففي الاتفاق المبرم مؤخرا بين هيئة مصائد الأسماك في سيشيل ونيبون مارو جرى الإبقاء على رسوم الترخيص عند نفس مستواها في عام ١٩٨٦ .

وجرى تلبية احتياجات سيشيل من الطاقة عن طريق واردات النفط وهي إحدى السلع الرئيسية التي تؤثر تأثيرا كبيرا على ميزان المدفوعات . وتمثل تكلفة الواردات من النفط ما يربو على ٢٥ في المائة من فاتورة واردات البلد أو ١٦٩ مليونا من روبيات سيشيل (١) أو ٣٠ مليونا من دولارات الولايات المتحدة (١٩٨٩) .

ولذا فإن الاقتصاد بأسره يعتمد على الحصول على النفط بأرخص الأسعار الممكنة وبأفضل شروط الاعتمادات مواتاة ومن أقرب المسافات .

وقبل وقوع الآزمة السياسية في منطقة الخليج كانت سيشيل تعتمد اعتمادا تاما على الكويت فيما يتعلق بإمداداتها من النفط . وكانت هذه الإمدادات تقدم بشروط وأحكام تفضيلية . وكان نفط الكويت يشتري بائتمانات لمدة ٤٥ يوما مما يتيح لسيشيل ١٥ يوما كفترة سماح إضافية لسداد تكاليف التكرير بدلا من فترة الـ ٣٠ يوما المعتادة .

وكان السعر يحسب على أساس متوسط حسابي لأسعار النفط الحاضرة لمدة ٥ أيام في السوق العربية ، تسليم ظهر السفينة ، لجميع المنتجات باستثناء بنزين السيارات .

ولما كانت الإمدادات مضمونة أيضا بالإضافة إلى فترة الائتمان الإضافية ومدتها ١٥ يوما ، لم تحتفظ سيشيل إلا بالحد الأدنى من المخزونات من جميع أنواع الوقود . وكان من السهل تجديد هذه المخزونات بسبب قرب الكويت من سيشيل إذ أنها لم تكن إلا على مسافة ١٠ أيام من السفر بحرا . ونتيجة للأسباب السابقة الذكر لم يتعرض البلد لتجميع المدفوعات ولا لمشكلة سيولة .

وأدت الازمة السياسية في الخليج وتمسك سيشيل بالجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة ضد العراق إلى قطع إمدادات البلد المعتادة من النفط فعلا وفي الوقت ذاته نجم عنها فقدان مرفق التمويل النفطي الكويتي .

وقد تأثرت سيشيل بصفة خاصة بالزيادة الحادة في أسعار النفط نظرا لأنه لا يوجد لديها مصادر طاقة بديلة أو معامل تكرير بترول خاصة بها . وتجدر الإشارة ، في هذا الصدد ، إلى أن سعر النفط المكرر قد ازداد بقدر أكبر عن سعر النفط الخام .

وفي ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، كان مخزون البلد عند أدنى حد من احتياجاته . كما أن حمولتي بضائع من النفط كانتا قد طلبتا من الكويت في شهر آب/أغسطس وتبلغان ١٢ ٠٠٠ طن بأسعار ما قبل الازمة . ونتيجة للحالة السياسية في الخليج لم يمكن وضع هذا الترتيب في صيغته النهائية .

واضطرت سيشيل إلى أن تشتري ، في شهر آب/أغسطس ، من سوق البحرين الحاضرة المفتوحة وباعتمادات لمدة ٣٠ يوما بدلا من ٤٥ يوما . ولمواجهة هذه الحالة بدأت شركة سيشيل للنفط في التخزين بسعر مرتفع اعتبارا من شهر آب/أغسطس ١٩٩٠ حتى الآن . ويعني هذا أن سيشيل قد أنفقت مليوني دولار في الربع الأخير من عام ١٩٩٠ .

وبالإضافة إلى ذلك فإن الحاجة إلى شراء منتجات البترول بكميات كبيرة من السوق الحاضرة قد سببت مشكلة سيولة وسيظهر هذا في ميزان المدفوعات في عام ١٩٩١ .

وبالنظر إلى الحالة الراهنة فإن التقديرات المؤقتة لعام ١٩٩١ توضح أن شراء واردات النفط سيترتب عليه تكلفة قدرها ١٢,٥ من ملايين الدولارات مما يتسبب في خسارة قدرها ٤,١ من ملايين الدولارات .

وتستند حسابات ميزان المدفوعات المقدمة أدناه إلى الأداء الفعلي حتى شهر تموز/يوليه ١٩٩٠ وتفترض أن المدفوعات للواردات والواردات من النفط ستزيد بنسبة ١٥ في المائة .

ويمكن التنبؤ بما يلي : على أساس الاداء الفعلي حتى شهر تموز/يوليه ١٩٩٠ ومع افتراض حدوث زيادة بنسبة ١٥ في المائة في أسعار الواردات ، فإن ميزان المدفوعات العام يتوقع أن يسجل عجزا قدره ٣٦ مليونا من روبيات سيشيل (٦,٥ من ملايين الدولارات) مما ينجم عنه عجز متجمع قدره ٧٢ مليونا من روبيات سيشيل (١٣ مليونا من الدولارات) لعامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ .

وتعتمد سيشيل على إيرادات السياحة اعتمادا كلياً تقريباً . وفي عام ١٩٨٨ ، بلغت الإيرادات من السياحة ٥١٥ مليونا من روبيات سيشيل . وبلغ الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الحالية في عام ١٩٨٨ ، ١ ٥٢٣,٩ من ملايين روبيات سيشيل . وهكذا ، كان إيراد السياحة فقط بوصفه نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٣٣ في المائة بأسعار السوق الحالية في عام ١٩٨٨ . وكان الناتج القومي الإجمالي ١ ٤٣٠,٢ من ملايين روبيات سيشيل في عام ١٩٨٨ ، مما يوضح أن إيرادات السياحة بلغت ٣٦ في المائة من الناتج القومي الإجمالي .

ومع هذا ، فإن القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي من قطاع السياحة في شكل نقل وخدمات فنادق وما إلى ذلك ، لم تدرج في هذه النسب المئوية .

وثمة جوانب أخرى ذات صلة بصناعة السياحة يجب ذكرها هنا . وهذه الجوانب هي : (أ) أن عمليات الحجز السياحية لعام ١٩٩٠ لا تبين أثر الازمة على سيشيل لأن ما يربو على ٧٥ في المائة من عمليات وصول السائحين كان قد سبق حجزها وتخطيطها منذ فترة طويلة مضت ؛ (ب) أن نسبة كبيرة من الجزء المتبقي وقدره ٢٥ في المائة هم عبارة عن سائحين ذوي ميزانيات منخفضة ينفقون مبالغ ضئيلة جداً من النقد الأجنبي في البلد ؛ (ج) حوالي ٨٠ في المائة من إيرادات السياحة تنفق على الواردات وتمثل الواردات لصناعة السياحة نسبة مئوية مرتفعة جداً منها . وقد رفعت معظم الفنادق الكبيرة معدلات أسعارها بنسبة ٣ إلى ٨ في المائة والفنادق الصغيرة بنسبة ٧ في المائة .

وقد تآثر الازمة على الاسعار المحلية والضريبة التجارية في ٥ ايلول/سبتمبر ١٩٩٠ على النحو التالي :

(١) زادت أسعار البنزين من ٥,٢١ من روبيات سيشيل (٠,٩ دولار) للتر إلى ٦,٥١ من روبيات سيشيل (١,١٨ دولار) للتر ؛

(ب) زاد سعر بنزين الطائرات من ٥,٨٧ (١,٠٦ دولار) للتر إلى ٧ روبيات (١,٣ دولار) للتر ؛

(ج) زاد سعر وقود النفاثات بدرجة A-I من ٢,٩٨ من روبيات سيشيل (٠,٥٤ دولار) للتر إلى ٣,٧٧ من روبيات سيشيل (٠,٦٨ من الدولارات) للتر ؛

(د) زاد سعر وقود النفاثات من النوع الكحولي من ٥,٨٧ من روبيات سيشيل (١,٠٦ دولار) للتر إلى ٧ روبيات (١,٢٧ دولار) للتر .

واعتبارا من ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، يتوقع أن تكون الخسائر من الضريبة التجارية - التي تعادل تماما ، بسبب طبيعة الآلية الضريبية ، التكلفة الإضافية من النقد الاجنبي لاستهلاك الوقود المحلي - بمقدار ١١,٥ من ملايين روبيات سيشيل (مليون دولار) من شهر آب/أغسطس إلى كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ .

والاشار المالية للخسائر من الضريبة التجارية وغيرها من الاثار العرضية يتوقع أن تضيف إلى التكلفة الإجمالية لميزانية الحكومة ما يتراوح بين نحو ٨ و ٥٠ من ملايين روبيات سيشيل (نحو ٢ إلى ٩ من ملايين الدولارات) في عام ١٩٩٠ .

وضرورة دفع نقد حاض مقابل النفط ، حسب الاقتضاء ، تخلق مشكلة سيولة وتزيد من حدتها ، ولكن لا يمكن التعبير عن هذه المشكلة رقميا في الوقت الحاضر .

وفي الختام ، فإن الاثار الضارة المتأخرة زمنيا ستتفاقم مستقبلا بسبب التقلبات الاقتصادية الممكنة في الاقتصاد العالمي من قبيل الانكماش المصحوب بتفخيم . وهكذا فإن الاثار المترتبة في الاقتصاد ، ولا سيما ميزان المدفوعات والميزانية عن طريق إيرادات السياحة ، لا يمكن التعبير عنها كميا تماما في الوقت الراهن .

الحواشي

(١) دولار الولايات المتحدة يساوي ٥,٥٠ من روبيات سيشيل .
